

ديناميات السياسة  
الخارجية الإماراتية  
تجاه الصراعات  
الإقليمية

أوراق بحثية



علي نجات

سبتمبر ٢٠٢٢

ديناميات السياسة  
الخارجية الإماراتية تجاه  
الصراعات الإقليمية

**علي نجات:** كاتب وباحث إيراني متخصص في شؤون الشرق الأوسط، حصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جامعة العلامة الطباطبائي في طهران. يعمل حاليًا مدرسًا زائرًا في جامعة بيام نور الإيرانية، ومدير وحدة دراسات التطرف والإرهاب في مؤسسة طهران للتعاون الأمني الدولي، وباحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط. تشمل اهتماماته البحثية: السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، والأزمة السورية، والحركات الإسلامية في العالم العربي. له عدد من الكتب والأبحاث باللغة الفارسية والعربية والإنجليزية، منها: «الشرق الأوسط: الآن والمستقبل»، و«الأزمة السورية: الجذور والأبعاد والعواقب»، و«الأزمة السورية والفاعلون الإقليميون»، و«داعش من النشوء إلى الانحدار»، و«السلفية السورية»، و«بوكو حرام: من الدعوة السلمية إلى الجهاد المسلح».





# المحتوى

٦	الملخص
٧	المقدمة
٨	ديناميات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
١٥	السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الصراعات الإقليمية
١٥	- السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع السوري
١٩	- السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع الليبي
٢٤	- السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع اليمني
٣٠	أسباب إبداء المرونة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
٣٠	المتغيرات الدولية
٣٣	المتغيرات الإقليمية
٣٤	المتغيرات المحلية والاقتصادية
٣٨	الخاتمة
٤١	المراجع
٤٧	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية



## الملخص

أطلق الربيع العربي، الذي اجتاح معظم البلدان العربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أواخر عام 2010، مرحلةً جديدةً غيّرت في الوقت نفسه النظام الإقليمي وسلوك بعض الجهات الفاعلة في المنطقة. وخلال هذا، حاولت الإمارات الظهور كلاعب إقليمي رئيس وقوة إقليمية عبر استخدام ركائز القوة بين الأدوات الناعمة والصلبة في ظل التطورات الناتجة عن الانتفاضات الشعبية وتراجع القوى الإقليمية العربية التقليدية كمصر وسوريا والعراق. وفي غضون ذلك، كانت الثروة مفتاحًا للنخبة الإماراتية الحاكمة لتسويق وتقديم نفسها أمام القوى الكبرى باعتبارها لاعبًا قادرًا على المشاركة في الترتيبات الأمنية للإقليم، وليس فقط طرفًا خاضعًا للترتيبات التي تفرضها القوى الإقليمية والعالمية.

وعلى مدى العقد الماضي، اتبعت الإمارات سياسةً خارجيةً خشنة وعدوانية إلى حدّ ما، حيث اعتمدت في كثير من الأحيان على أدواتٍ صلبة من خلال التدخلات العسكرية المباشرة والدعم العسكري لشركائها المحليين. إذ لعبت أبوظبي دورًا مهمًا في قمع الاحتجاجات الشعبية في البحرين، والإطاحة بنظام الزعيم الليبي السابق معمر القذافي، ودعم انقلاب عبد الفتاح السيسي ضد حكومة الإخوان المسلمين في مصر، والدعم الواسع النطاق لقوات خليفة حفتر ضد الحكومة المدعومة دوليًا في ليبيا، ومشاركتها في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والتعاون الفعّال مع السعودية في التحالف العربي في اليمن.

لكن مع هدوء الاضطرابات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، شهدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات تغييراتٍ عديدة منذ بداية عام 2021، الذي أطلق عليه البعض عام التهدئة؛ إذ إنها حاولت التكيّف مع الظروف الجديدة على الساحة الإقليمية والدولية دون تغيير أهداف سياستها الخارجية. ويبدو أن الجهد الإقليمي للإمارات يتجه نحو نهجٍ أكثر حذرًا وواقعية، كما يتم توجيه المزيد من الاهتمام والموارد إلى قضايا أخرى.

وفي الآونة الأخيرة، كان هناك تغيير واضح في السياسة الإقليمية للإمارات، ويظهر هذا التغيير في الحدّ من مشاركتها في عددٍ من بؤر الصراع في المنطقة. حيث سحبت الإمارات معظم قواتها البرية من اليمن عام 2019، كما قلّصت مشاركتها العسكرية في ليبيا منذ عام 2020، وفي أوائل عام 2021، وردت أنباء أن الإمارات تبحث تخفيض وجودها العسكري في إريتريا وأرض الصومال في القرن الأفريقي.

تسلط هذه الورقة التحليلية الضوء على التغيرات والتحويلات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما فرض ثلاثة أسئلة أساسية تسعى إلى الإجابة عليها؛ أولاً: ما هي التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية لدولة الإمارات خلال الخمسين سنة الماضية؟ وثانياً: ما هو نهج السياسة الخارجية الإماراتية إزاء الصراعات الإقليمية؟ وثالثاً: ما أسباب التحول الأخير في السياسة الخارجية لدولة الإمارات؟

## المقدمة

شهدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة العديد من التغييرات على مدار الخمسين سنة الماضية. فانتهجت على مدى العقود الثلاثة التي قادها مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان سياسةً وسطية حيادية إلى حدٍ كبيرٍ في القضايا الإقليمية والدولية، وارتبطت بعلاقات وثيقة مع بلدان الخليج الأخرى، وكذلك الدول العربية والإسلامية. كما اتّسمت تلك الفترة أيضاً بالتزام الإمارات بقضايا العروبة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وقد شاركت في الحظر النفطي إبان حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب 1967<sup>(1)</sup>.

ومع بداية الألفية الثانية، طرأت تحولات كبيرة على سياسة البلاد الخارجية، حيث ركّزت اهتمامها على التغيرات الطارئة على الاقتصاد العالمي، وسعت إلى إيجاد مكانٍ لها في مجالات كالطيران المدني والطاقة المتجددة، كما عمّقت علاقاتها بالولايات المتحدة، لا سيما في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001.

وطوال العقد الماضي، ازدادت إسهاماتها الأمنية الإقليمية بشكل مطرد، ليس فقط في منطقة الخليج، بل على نطاقٍ أوسع في المنطقة العربية. فقد شاركت في عملية الناتو في ليبيا عام 2011، فضلاً عن مشاركتها في قوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين في العام ذاته لإخماد مظاهرات تطالب بالإصلاح في عدّة مدن بحرينية. وفي عام 2014، شاركت الإمارات في الحملة الجوية التي قادتها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وفي موقفٍ أكثر تحدياً، نفذت الإمارات ضربات جوية محدودة في ليبيا ابتداءً من عام 2014، وساعدت القائد العسكري الليبي خليفة حفتر في تمرده المسلح ضد الحكومة الليبية التي حظيت باعترافٍ أممي. كما شاركت في عام 2015 في أكبر التزام عسكري لها حتى الآن، حيث

## ديناميات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراعات الإقليمية

انضمت إلى التحالف العربي بقيادة السعودية الذي أطلق عملياته ضد الحوثيين في اليمن. وكان هدف أبوظبي هو تشكيل النظام الإقليمي من خلال بناء القواعد العسكرية والموانئ والدعم المالي والمشاركة الدبلوماسية ودعم الوكلاء وتوطيد التحالفات مهما كانت فضفاضة<sup>(2)</sup>.

لكن على مدار العامين الماضيين، شهدت السياسة الخارجية الإماراتية تغييرًا واضحًا، حيث وصفها وزير الدولة السابق للشؤون الخارجية أنور قرقاش بأنها «إعادة فحص» للتطورات، فيما فضل مراقبون وصفها باتجاه «تصفير المشاكل». ويظهر هذا التغيير في الحد من مشاركتها في مناطق الصراع؛ إذ سحبت الإمارات معظم قواتها البرية من اليمن في عام 2019، على الرغم من الاتهامات لها بإبقاء مليشيات محلية موالية لها تنفذ كل توجهاتها. كما قلصت مشاركتها العسكرية في ليبيا منذ عام 2020، وذلك مع استمرار مشاركتها المنخفضة ودعم الفصائل المحلية في هذه المسارح. وفي أوائل عام 2021، وردت أنباء أن الإمارات تبحث تخفيض وجودها العسكري في إريتريا والصومال في القرن الأفريقي. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قام وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد بزيارة إلى سوريا، كأول زيارة رسمية لمسؤول عربي كبير إلى دمشق، وقد بحث مع بشار الأسد العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها في مختلف المجالات<sup>(3)</sup>. ويتزامن هذا التغيير في سياسة الإمارات مع تعديل وزارتي؛ حيث في بداية عام 2021، تولى الشيخ شخبوط بن نهيان منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية خلفًا لأنور قرقاش الذي يمثل الصقور، والذي عمل على تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وقاد دبلوماسية هجومية خلال الأزمة مع قطر، كما روج بقوة لدور الإمارات في صراع ليبيا والحرب في اليمن.

وبناءً على هذا، تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة رئيسية؛ أولاً: ما هي التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية لدولة الإمارات خلال الخمسين سنة الماضية؟ وثانيًا: ما هو نهج السياسة الخارجية الإماراتية إزاء الصراعات الإقليمية؟ وثالثًا: ما أسباب التحول الأخير في السياسة الخارجية لدولة الإمارات؟ للإجابة عن هذه الأسئلة، تم تقسيم هيكل البحث إلى ثلاثة أقسام. فبعد تقسيم التغييرات التي حدثت في السياسة الخارجية لدولة الإمارات في الخمسين سنة الماضية وبيان السمات البارزة لكل فترة، سيتم تحليل نهج السياسة الخارجية لدولة الإمارات في التعامل مع الصراعات الكبرى في المنطقة، وتحديدًا سوريا وليبيا واليمن، وفي النهاية سيتم دراسة أسباب التحول الأخير في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

### ديناميات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

رافقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ديناميات وتغييرات نوعية منذ عام 1971 إلى الوقت الحاضر، يمكن تقسيمها إلى أربع فترات تاريخية متميزة. الفترة الأولى: منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1971 إلى غزو العراق



للكويت في عام 1990. **والفترة الثانية:** من المشاركة في هجوم التحالف الدولي ضد النظام البعثي في العراق عام 1991 حتى اندلاع ثورات الربيع العربي في بداية العقد الماضي. **والفترة الثالثة:** من اتساع رقعة الثورات العربية في عام 2011 حتى عام 2020. وأخيرًا **الفترة الرابعة:** منذ بداية عام 2021 إلى الوقت الحاضر، وتُسمّى بـ«تصفير المشاكل» في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

**الفترة الأولى:** لسنوات عديدة، وتحديدًا منذ ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة مؤسسها، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، تتبع سياسةً وسطيةً تضع الوساطة في القضايا الإقليمية في قلب علاقاتها الدولية. وقد اختار الشيخ زايد، الذي أسس اتحاد الإمارات السبع في مطلع السبعينيات، دور النأي بالنفس عن معظم قضايا المنطقة. حيث إن السّفت العام للإمارات في ظل حكم الشيخ زايد كان سمًّا هادئًا يراعي تنمية البلد وعدم الانخراط في الحروب والصراعات والانقلابات. ففي عهد حكم الشيخ زايد، الذي امتدّ من عام 1971 وحتى وفاته في عام 2004، انتهجت الإمارات العربية المتحدة سياسةً خارجيةً مُعتمدةً أساسًا على العلاقات الوثيقة مع دول الخليج، وأيضًا مع الدول العربية والإسلامية. وقد كان الشيخ زايد يؤكّد، خلال السنوات الأولى لبناء دولة الإمارات العربية المتحدة، على إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وكذلك مع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بعد إنشائه في عام 1981. وفي حزيران/يونيو من العام 1972، أدلى الشيخ زايد بتصريحٍ لصحيفة «الأمل» قال فيه حينها: إن «الاتحاد حريص على أن يكون له موقف موحد، وأن يسير في نفس الاتجاه ويتبع نفس النهج الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية»<sup>(4)</sup>.

أما السمة الأخرى البارزة، التي كانت تطبع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الأولى من فترة تأسيس النظام الفيدرالي، فهي الالتزام بـ«العروبة»، وبشكلٍ أخص بقضية فلسطين، وقد اتخذت نصره فلسطين أشكلاً سياسية ومالية على حدٍ سواء. هذا، وقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في الحظر النفطي العربي الذي استمرّ من تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 وحتى آذار/مارس عام 1974، وقد خفضت تلك الدول آنذاك صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا كردّ فعل على دعمهما إسرائيل خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر، وقدمت في الوقت نفسه دعمًا واسع النطاق للدول الواقعة على «خط المواجهة» في الصراع مع إسرائيل<sup>(5)</sup>. كما قدّمت جهات متبرعة، تتخذ من دولة الإمارات مقرًا لها، إعاناتٍ إغاثيةً معتبرة وعددًا من المساعدات المباشرة للإسهام في التنمية داخل فلسطين، التي قدّرها عبد المنعم المشّاط بأكثر من عشرين مليار دولار مؤرّعة على فترة عقدي السبعينيات والثمانينيات<sup>(6)</sup>.

تأثرت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها وحتى احتلال النظام العراقي للكويت في عهد صدام حسين بظروفها الجيوسياسية ووجهات نظر الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائمة على الميول الإسلامية والعربية. والدليل على هذا القول هو مشاركة الإمارات في إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وعلاقتها الوثيقة مع جامعة الدول العربية، ودعم الإمارات للقضية الفلسطينية ومساعدتها للفلسطينيين، وقطع العلاقات مع مصر بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام عام 1979 مع إسرائيل. وخلال السبعينيات والثمانينيات، استندت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الاعتدال في الشؤون الدولية، وتمثلت في الوساطة في النزاعات الإقليمية<sup>(7)</sup>.

كان الشيخ زايد يؤمن إيماناً قوياً بالأيديولوجية العربية، وشكّل إلى حد كبير السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذكر أن هموم الإمارات تجاه العالم الخارجي تشمل الحفاظ على العلاقات الطيبة والتعاون بين الإمارات ودول الجوار، وحلّ النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام بمبادئ الإمارات تجاه العالم العربي، وتحسين التضامن الإسلامي، والتعاون مع الدول الإسلامية في جميع المجالات. وفي هذا الصدد، يعتقد الخبير في شؤون الشرق الأوسط جريجوري جوس أن آراء الشيخ زايد في السياسة الخارجية كانت تستند إلى ثلاث ركائز أساسية: الحفاظ على نوعٍ من توازن القوى في الخليج بحيث لا يمكن لدولة الهيمنة على تلك المنطقة، والرغبة في التسوية مع الجيران إذا كان ذلك يُسهم في استقرار المنطقة، والرغبة في المصالحة مع الجيران في سياستهم النفطية<sup>(8)</sup>. وبشكل عام، كانت قضايا مثل الالتزام بالقضايا العربية والإسلامية، والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والتنسيق مع السعودية، والتركيز على القضية الفلسطينية من السمات البارزة للفترة الأولى من السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عهد الشيخ زايد آل نهيان.

**الفترة الثانية:** بدأت هذه الفترة، التي تمثّل فصلاً جديداً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، في أوائل التسعينيات مع غزو العراق للكويت حتى اندلاع ثورات الربيع العربي. فمع نهاية عقد التسعينيات، طرأت تحولات كبرى على سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية، وذلك بعد تقدّم السرّ بالشيخ زايد، وتحول اهتمام دولة الإمارات تدريجياً عن الالتزام بالقضايا العربية والإسلامية وانخراطها وتفاعلها الاستباقي مع أهم التطورات الطارئة على الاقتصاد العالمي ونظام الحكم الدولي من أجل مُراكمة قدراتٍ احتياطية هائلة من القوة «الناعمة» و«الصلبة»، وإيجاد مكانٍ لها في مجالات اقتصادية مختارة بعناية، مثل مجال الطيران المدني والطاقة المتجددة والتمويل الدولي<sup>(9)</sup>.

دفع غزو العراق واحتلاله للكويت في عام 1990 الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى تكثيف التعاون الأمني مع الولايات المتحدة لتجئّب التهديدات الإقليمية. ويُعدّ هذا

التعاون حتى الآن الركيزة الأساسية للبرامج الأمنية والسياسية لدول الخليج، بما في ذلك الإمارات. بمعنى آخر: إن العلاقة مع الولايات المتحدة هي العمود الفقري لسياسات الإمارات في المنطقة. هذا، وقد تعمّقت العلاقات الإماراتية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. ومن ثمّ ظلت العلاقة مع واشنطن تتمثل حجر الزاوية في سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية. وانطلاقاً من هذا، شاركت الإمارات عسكرياً، إلى جانب قوات الولايات المتحدة الأمريكية، في كل صراعات الشرق الأوسط منذ حرب الخليج عام 1991، باستثناء غزو العراق بقيادة أمريكية في عام 2003<sup>(10)</sup>.

ويُعَدُّ وجود الإمارات العربية المتحدة إلى جانب قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في غزو أفغانستان عام 2001 الخطوة الثانية في تغيير موقف البلاد من القضايا الدولية. فقد كان هذا الحضور دليلاً على مزيجٍ من عناصر القوة الناعمة والصلبة في مجال السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ففي فترة ما بعد عام 2001، شاركت وحدات القوات الجوية الإماراتية، باعتبارها الحكومة العربية الوحيدة الموجودة في أفغانستان، في الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك تقديم الخدمات الطبية، بالإضافة إلى دعم العمليات القتالية للقوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلسي<sup>(11)</sup>.

وجدير بالذكر أن جزءاً من الفترة الثانية من السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة كان في عهد الشيخ زايد، والجزء الثاني في عهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. أما سِمَتا رئاسة الشيخ خليفة بن زايد فهما تعزيز العلاقات مع الدول الأوروبية، وخاصةً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، والقيام بدور فاعل في الأزمات الإقليمية والدولية. ويعود أحد أسباب التغيير في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في مرحلة التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى التحوّل على مستوى الجيل الذي يتولّى زمام القيادة؛ إذ أصبح محمد بن زايد آل نهيان في أبوظبي ومحمد بن راشد آل مكتوم في دبي أكثر بروزاً في مجال صنع القرار بعد وفاة والديهما في عامي 2004 و2006 على التوالي. وقد اعتُبر محمد بن راشد ومحمد بن زايد شخصيتين تحديّيتين وطموحتين، وعلى الرغم من الاختلاف إلى حدّ ما في مقاربة كلّ منهما للتنمية في دبي وأبوظبي، فإنهما يتشاركان القدرة والاستعداد لطرح أفكار طموحة<sup>(12)</sup>.

**الفترة الثالثة:** وقّرت هذه الفترة، التي تزامنت مع اندلاع ثورات الربيع العربي، الظروف لطموحات قادة الإمارات في أن يصبحوا لاعبين إقليميين. وخلال هذه الفترة، أضيفت القوة العسكرية وسيلةً لتحقيق أهداف أجندة السياسة الخارجية. والدليل على هذا التحليل هو السلوك العدواني لدولة الإمارات في المنطقة خلال فترة الربيع العربي. وبعبارة أخرى: كان الربيع العربي بمثابة حافز لبداية فصل جديد في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي

هذا الصدد، فإن زيادة التحركات الإقليمية الإماراتية في فترة ما بعد الربيع العربي، كالتدخل العسكري في اليمن، هي علامة على الانتقال إلى سياسة خارجية عدوانية وطموحات دولة صغيرة لتصبح لاعبًا إقليميًا<sup>(13)</sup>.

شكّلت الانتفاضات العربية عام 2011 نقطة تحول في توجه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من الدبلوماسية الحذرة إلى السياسة العدوانية. وقد دخلت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة مرحلة جديدة في فترة ما بعد الربيع العربي. فمن جهة، شهدت هذه الفترة تراجع مكانة الهويات العربية والإسلامية، ومن جهة أخرى تعزيز الاهتمام بالبعث الإقليمي والدولي. وباستثناء المشاركة في الحملة العسكرية التي قادها الناتو ضد الرئيس الليبي المخلوع معمر القذافي، في عام 2011، فإن أول خطوة تدخلية للإمارات هي مشاركتها، ماليًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، في الانقلاب العسكري، عام 2013، ضد الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي. وشجّع هذا الإمارات، وبجانها السعودية، على المشاركة أكثر، مُثبِّعين هذه الخطوة بخطوات أكثر خشونة: عملية الكرامة لمساعدة الجنرال خليفة حفتر، للسيطرة على شرقي ليبيا، عام 2014، في انقلابه ضد حكومة الوفاق الوطني، وعملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين، تحت مظلة التحالف العربي بقيادة السعودية، عام 2015، وحصار قطر، والتوسّع في القرن الأفريقي، ودعم المجلس العسكري الانتقالي السوداني للوصول إلى السلطة. ولم يكن الصراع السوري استثناءً من ذلك<sup>(14)</sup>.

وعلى العموم، لقد ساعدت ثلاثة أحداث مهمّة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تعزيز هذه المرحلة التدخلية في السياسة الخارجية للإمارات. فعلى المستوى المحلي، تتمثّل نقطة التحول الرئيسة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات في انتقال السلطة إلى جيل من القادة الشباب والطموحين منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي عام 2004، توفي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، الذي كانت توجهاته الخارجية الكبرى تعتمد على قراراته منذ البداية، وخلفه نجله الشيخ خليفة بن زايد. وبعد عامين من وفاة الشيخ زايد، توفي الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم أيضًا في عام 2006، وانتقلت السلطة إلى شقيقه الشيخ محمد بن راشد، رئيس الوزراء الحالي لدولة الإمارات العربية المتحدة<sup>(15)</sup>.

ومن الفترة الثالثة فصاعدًا، تمّ تحديد معظم السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة وتنفيذها من قِبَل شقيق الشيخ خليفة بن زايد، محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي السابق، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي. كما لعب وزير الخارجية الإماراتي الشيخ عبد الله بن زايد، ومستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد دورًا مهمًا ومؤثرًا في عملية صنع القرار. ويُعدُّ محمد بن زايد، الذي يعتبر الشخصية السياسية والعسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة، هو أقوى مسؤول في الإمارات منذ عام 2014، ولديه صلاحيات واسعة. فبعد تدهور

الحالة الصحية لرئيس دولة الإمارات الشيخ خليفة بن زايد في عام 2014، أصبح محمد بن زايد مدير السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومما لا شك فيه أن الأنشطة التدخلية الإماراتية في المنطقة قادها رئيس الإمارات الحالي محمد بن زايد، ويُعرف بن زايد بأنه أحد أكثر القادة طموحًا في الشرق الأوسط، كما أنه مدين بالكثير من قوته الحالية لتعاونه مع الولايات المتحدة، حيث يتمتع محمد بن زايد بنفوذ هائل في واشنطن، وفي ظل إدارة دونالد ترامب، كان نفوذ محمد بن زايد في واشنطن أكبر من أي وقت مضى<sup>(16)</sup>. ويعتقد العديد من خبراء الشرق الأوسط أن استراتيجية الشيخ محمد بن زايد للتغلب على الإجماع العربي بشأن فلسطين وإعلان السلام مع إسرائيل تُظهر أنه يريد من الجميع الاعتراف به زعيمًا للشرق الأوسط<sup>(17)</sup>.

وعلى المستوى الإقليمي، كان الربيع العربي وانعكاساته الإقليمية عاملاً مهمًا في دفع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة نحو نهج عدواني. فإخراج بعض الحكومات الإقليمية المؤثرة كالعراق ومصر وسوريا من فلك النظام الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وانتشار الأفكار الإسلامية المدعومة من قبل الفاعلين الإقليميين الرئيسيين خلقا فراغًا في السلطة في الشرق الأوسط العربي، وزادا من التهديدات الأمنية للحكومات العربية في المنطقة، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة. كما أن تحقيق الاتفاق النووي بين إيران ودول الخمسة زائد واحد خلق شعورًا بالخيانة والهزيمة بين دول الخليج، لدرجة أنهم اعتبروا الاتفاق صفقة أمريكية مع إيران بشأن أمنهم. وفي هذا السياق، يسعى القادة الشباب في الإمارات، بالاعتماد على التحالفات العسكرية في أثناء التنافس الإقليمي، إلى القضاء على التهديدات الأمنية وتعزيز مكانتهم الإقليمية<sup>(18)</sup>. وفي أثناء هذا، دفع تعزيز مكانة الإخوان المسلمين في الجغرافيا العربية في سنوات ما بعد 2011 أبوظبي إلى إعادة تقييم سياستها الخارجية من خلال إعادة رسم خطة تحالفها. وخلال هذه الفترة، تبنت القيادة الإماراتية استراتيجية المشاركة العسكرية النشطة في حالات التنافس الإقليمي، وتطوير النفوذ في المنطقة.

أما على الصعيد الدولي، فقد أدت تصرفات الإدارة الديمقراطية للولايات المتحدة وقراراتها إلى سياسة خارجية عدوانية لدولة الإمارات. فالاستياء الإماراتي من السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما، خصوصًا تجاه إيران التي أتمَّ معها الصفقة النووية، عام 2015، والانسحاب الأمريكي التدريجي من المنطقة تحت ما عُرف باسم «عقيدة أوباما»، كان أبرز أمثلتها الامتناع عن مهاجمة النظام السوري بعد الهجوم بالأسلحة الكيماوي في عام 2013. وقد كان لهذه السياسة نتيجتان رئيستان: أولًا: أصبح حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أكثر توجسًا، وبدؤوا يبحثون عن طرق أخرى لحماية مصالحهم، سواء بتكثيف الضغط في واشنطن، أو بحماية مصالحهم بشكل مباشر. ثانيًا: خلقت السياسة فراغًا استراتيجيًا سعت قوى إقليمية ودولية ناشئة كالإمارات العربية المتحدة إلى ملئه.

**الفترة الرابعة:** بعد عقد من الربيع العربي، تراجعت حمى الانتفاضات العربية تدريجيًا، وتحول الوضع في المنطقة بعيدًا عن الاستقطاب والمواجهة. وبعد مرور عقد من المنافسة الإقليمية والنزاعات الداخلية، شهد عام 2020 توجهًا عامًا نحو التهدئة بين دول الشرق الأوسط، وبدأت القوى الإقليمية المتنافسة تراجع حساباتها، وتستكشف فرص ومآلات التعاون في إدارة النزاعات، بشكل يُقلل من تكاليف وتداعيات الصراعات المنتشرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية. فكانت الإمارات العربية المتحدة رائدة التغيير في السياسة الخارجية في المنطقة خلال العامين الماضيين. حيث اتخذت خلال العامين الماضيين سلسلة من الخطوات تشير إلى وجود تحول محتمل في سياستها الخارجية تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية، فيما يبدو أنها قد تخلت عن سياساتها القديمة التي كانت تقوم على المناكفات والمواجهات السياسية والعسكرية وأصبحت تتبنى سياسة جديدة عنوانها الأبرز «تصفير المشاكل». إذ تُعيد أبوظبي بناء علاقاتها تدريجيًا مع قطر وسوريا وتركيا وإيران بعد ما يقرب من عقد من الصراع على القضايا الإقليمية. كما تغيّر نهج السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في التعامل مع الحروب في سوريا واليمن وليبيا، وباتت تتحرك نحو التفاهم مع أصحاب المصلحة في الأزمتين السورية والليبية، مما يضمن تحقيق طموحاتها الاقتصادية.

وشهدت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة تحركاتٍ اعتبرها كثيرون بمنزلة مرونة في توجهات الدولة الخارجية. إذ تعمل الإمارات على تقليص دورها في النزاعات الخارجية، مُسرّعة التحول عن السياسات التي أثبتتها بعد الربيع العربي في عام 2011. وقد قلّصت بشكل ملحوظ دعمها اللوجستي وبالأسلحة للواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر. كما تراجعت الرحلات الجوية الإماراتية إلى شرق ليبيا تراجعًا كبيرًا. وكما أفادت وسائل إعلام دولية، فإن أبوظبي تفكّك أجزاء من قاعدتها العسكرية في مرفأ عصب في إريتريا، وتخلي قوات ومعدات مستخدمة لدعم حرب التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن.<sup>(19)</sup>

وفي العاشر من شباط/فبراير 2021، أعلن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الوزراء وحاكم دبي، عن تعديل وزارتي. فتم استبدال أنور قرقاش كوزير دولة للشؤون الخارجية بشخبوط بن نهيان بن مبارك آل نهيان، في حين تمّ استبدال زكي أنور نسيبة كوزير دولة للدبلوماسية العامة والثقافية بخليفة شاهين المرر. وتثير هذه التغييرات مسألة احتمال إعادة توجيه الدبلوماسية الإماراتية، وذلك بالنظر إلى مدى مركزية قرقاش في تطور موقف الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية. والجدير بالذكر أنه كان وجه الإمارات والمتحدث باسمها فيما يتعلّق بالشأن الليبي واليمني<sup>(20)</sup>.

وعلى العموم، إن السمات البارزة للفترة الرابعة من السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي: التركيز على الاقتصاد، وزيادة العداء للإسلام السياسي، خاصةً مع جماعة الإخوان

المسلمين، وسحب القضية الفلسطينية من السياسة الخارجية، والتعاون مع الصين وروسيا بالتزامن مع التعاون مع الولايات المتحدة، والمنافسة مع المملكة العربية السعودية، على عكس الفترات الأولى التي كانت متماشية جزئياً مع سياسات المملكة.

### السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الصراعات الإقليمية السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع السوري

شهدت العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وسوريا العديد من التقلبات، حيث غيّرت الإمارات سياستها ونهجها تجاه التطورات في سوريا على مدى السنوات العشر الماضية. حيث كانت في الشهور الأولى من الحراك السوري سائراً ضمن خط السعودية ومجلس التعاون الخليجي، فانضمت مع أقرانها في المجلس في إدانة انتهاكات النظام السوري بحق المتظاهرين نهاية صيف عام 2011، وأغلقت مع الأعضاء الخمسة الآخرين سفارتها في آذار/مارس 2012، معلنةً في مرات مختلفة دعمها للتطلعات الشرعية للشعب السوري لاستعادة الأمن والاستقرار للبلاد.

وكانت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2012 إلى عام 2015 تتحرك للإطاحة بحكومة بشار الأسد. فعلى الصعيد السياسي، أغلقت سفارتها في دمشق وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية. كما انضمت الإمارات إلى التحالف الدولي المعارض للأسد، والمعروف بـ«مجموعة أصدقاء سوريا» التي عقدت مؤتمرها الأول في شباط/فبراير 2012 في تونس. كما أنها كانت داعماً رئيساً لجماعات المعارضة السورية، كالتنظيم الوطني السوري، وشخصيات سياسية معارضة بما في ذلك أحمد الجربا.

وخلال السنوات الأولى للحرب السورية، انتقد المسؤولون السياسيون الإماراتيون النظام السوري. فعلى سبيل المثال، قال وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان، في 25 أيلول/سبتمبر 2013، إن الإمارات ستواصل دعم السوريين وتطلعاتهم المشروعة لاستعادة الأمن والاستقرار في البلاد. وفي 13 كانون الثاني/يناير 2014، قال حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إنه لا يمكن أن يكون هناك حلّ طويل الأجل لإنهاء الحرب مع وجود الأسد في السلطة، وتنبأ بأن الرئيس السوري سيفقد السلطة في نهاية المطاف<sup>(21)</sup>.

أما عسكرياً، فرغم أن دورها كان أقل بروزاً من دور السعودية وقطر وتركيا، فإنها شاركت في دعم بعض الفصائل المعارضة، منذ عام 2012 إلى عام 2018، ممن كانوا في الغالب كتائب غير إسلامية من الجيش السوري الحر تعادي الإخوان والجهاديين. وكان الدعم الإماراتي مقدماً من خلال برنامج «تيمبر سيكامور (Timber Sycamore)» [أي خشب الجميز]، الذي تديره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، بكلفة تجاوزت المليار دولار، وخصوصاً في جنوب سوريا عبر مركز العمليات العسكرية الموجود في الأردن، والمعروف باسم الموك<sup>(22)</sup>.

وأما في الجانب الاقتصادي، فقد بدأ الإماراتيون بالترحيب بنشاطات رجال الأعمال السوريين المستقرين في الإمارات والمعارضين للنظام السوري. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، نظمت «غرفة تجارة وصناعة دبي» مؤتمر «الشراكة للاستثمار في سوريا المستقبل» تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية الإماراتية، وبمشاركة العديد من رجال الأعمال السوريين المستقرين في الإمارات، لنقاش فرص بناء الاقتصاد السوري في حقبة ما بعد الأسد.

لكن تراجع الدعم تدريجيًا مع تقدّم الجيش السوري بدعم عسكري روسي وإيراني على الأرض. حيث خففت الإمارات تدريجيًا من نبرتها الحادة ضد سوريا بعد التّدخل الروسي في سوريا، في أواخر أيلول/سبتمبر 2015. وبعكس مواقف دول الخليج الأخرى، امتنعت أبوظبي عن انتقاد التدخل العسكري الروسي في سوريا. وبعد شهرين، تحوّل الموقف الإماراتي من الصمت إلى الترحيب بالتدخل الروسي؛ إذ صرح وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية السابق أنور قرقاش أن روسيا تستهدف في سوريا عدوًا مشتركًا بينها وبين الإمارات<sup>(23)</sup>. وفي عام 2016، أعلنت الإمارات أنها تشارك روسيا رؤيتها للحل في سوريا؛ ما يعني ضمًا أنها لا تعارض استمرار نظام الأسد. وأوضحت القيادة الإماراتية في وقت مبكر أن أبوظبي قد تقبل حلًا للأزمة السورية من خلال أن يترك «الأسد» في السلطة<sup>(24)</sup>.

في الحقيقة، لقد أدركت الإمارات بمرور الوقت أن استمرار مقاطعة الحكومة السورية غير مجدية، طالما أن الجيش السوري أعاد سيطرته على البلاد. لذلك أثبتت الإمارات تدريجيًا مقاربةً جديدةً حيال سوريا، إلى أن تخلّت في نهاية المطاف عن معارضتها الرسمية السابقة لدمشق. هذا، ولم تغد سوريا في صدارة أولوياتها السياسية، ناهيك عن أنها بدأت تعيد النظر في سياستها الخارجية؛ نظرًا إلى عدم نجاحها، وتكاليّفها الباهظة. وبدأت في عام 2015 بالانسحاب من ملف الصراع السوري، لتركز اهتمامها ومواردها على الحرب في اليمن، إلى أن سعت بحلول عام 2018 إلى التقارب مع النظام السوري.

وبدأت إرهابات التقارب بين الإمارات وسوريا في نهاية عام 2018، بعد أن استعادت دمشق جزءًا كبيرًا من أراضيها. وفي هذا الشأن، تُعدّ دولة الإمارات من أوائل الدول العربية التي أعادت افتتاح سفارتها في دمشق، وذلك في كانون الأول/ديسمبر 2018 بعد سنواتٍ من إغلاقها عقب قرار دول مجلس التعاون الخليجي بإغلاق سفاراتها في دمشق. وفي عام 2019، نُشرت أنباء عن تعاون استخباري وعسكري بين الإمارات وسوريا. وفي هذا العام، اعتقلت السلطات الإماراتية السوريّ مهند المصري بطلب سوري رسمي باعتقاله وتسليمه لدمشق، وجاء هذا الاعتقال بتهمة تمويل الإرهاب والقيام بتبييض الأموال لصالح الإرهابيين<sup>(25)</sup>.

وأعلنت السلطات الإماراتية استعدادها لاستئناف الرحلات الجوية بين البلاد والعاصمة السورية



دمشق عبر مطاري دبي والشارقة، في 20 يونيو/حزيران 2021. وكذلك أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية أن الإمارات وسوريا اتفقتا على خطط لتعزيز التعاون الاقتصادي واستكشاف قطاعات جديدة للتعاون الثنائي. وفي هذا الصدد، بحث وزير الاقتصاد الإماراتي عبد الله بن طوق مع نظيره السوري محمد سامر الخليل، وذلك على هامش أعمال المعرض الدولي «إكسبو 2020» في دبي، إعادة تشكيل وتفعيل مجلس رجال الأعمال السوري الإماراتي بهدف تشجيع التبادل التجاري والاستثمار والتعاون على الصعيد الاقتصادي بين البلدين. كما التقى وزير الطاقة والبنية التحتية الإماراتي سهيل المزروعى مع وزير الموارد المائية بالنظام السوري تقام رعد، في 22 سبتمبر/أيلول 2021 في إمارة دبي، على هامش اجتماعات المنتدى العربي الخامس للمياه، وجرت مباحثات لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات، لا سيما ملفي المياه والطاقة.

وقد رفعت أبوظبي من وتيرة التواصل مع دمشق بصورة كبيرة خلال العامين الماضيين؛ حيث تشكّل زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد لدمشق في نهاية عام 2021، وزيارة بشار الأسد للإمارات في بداية عام 2022 أهم محطات التقارب ونقطة التحول في مسار العلاقات الإماراتية السورية. ويرى مراقبون أن الإمارات باتت حاليًا العرّاب الرسمي لإعادة تأهيل النظام السوري وإعادته للحظيرة العربية؛ لأنه بعد أكثر من 11 عامًا من انقطاع العلاقات بين دمشق والعالم العربي، تمهّد الإمارات العربية المتحدة من خلال استقبالها لبشار الأسد في زيارة مفاجئة لعودة سوريا إلى الحُضن العربي. وهي أول زيارة للأسد إلى بلد عربي منذ اندلاع النزاع عام 2011، متسببًا في سقوط حوالي نصف مليون قتيل، وفي نزوح ملايين الأشخاص.

وهناك العديد من العوامل والأسباب التي أسهمت في تغيير موقف أبوظبي تجاه نظام الأسد. في الواقع، توجد اعتبارات إقليمية وأيديولوجية ودوافع سياسية واقتصادية دفعت الإمارات إلى تغيير سياساتها تجاه دمشق. سياسيًا، تسعى الإمارات العربية المتحدة من خلال تطبيع علاقاتها مع النظام السوري إلى أن تكون لاعبًا رئيسًا ومؤثرًا في المستقبل السياسي لسوريا من خلال إضعاف دور جماعة الإخوان المسلمين والتحالف مع نظام الأسد<sup>(26)</sup>. وبتعبير آخر: لا تريد الإمارات أن ترى الحكومة المركزية تنهار تحت ضغط العقوبات الأمريكية، خاصة أن الفراغ السياسي الناتج عن ذلك قد يمثّل فرصةً للجماعات الإسلامية، وهو أمر غير مقبول لدى أبوظبي. ولذلك اتبعت سياسة مواجهة جماعة الإخوان المسلمين منذ عام 2011. وبالنظر إلى مخاوف الإماراتيين من طيف جماعات الإسلام السياسي، فقد أصبحوا قلقين من الجماعات الجهادية التي برزت في المعارضة المتمردة ضد الأسد. وهذا ما دفع أصحاب القرار في الإمارات إلى الإعراب بحذرٍ عن دعمهم للتدخل العسكري الروسي في عام 2015<sup>(27)</sup>. وعلى العموم، تفضّل الإمارات دعم الشخصيات التي تستهدف الإسلام السياسي؛ لذلك فإن الأسد هو المرشح المثالي لأبوظبي لإعادة تشكيل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفوق تطلعاتها<sup>(28)</sup>.

وعلى الصعيد السياسي، تريد أبوظبي من خلال هذه الخطوة ومن خلال طيّ صفحة الربيع العربي أن تلعب دورًا أكثر فاعليّةً ونشاطًا في صناعة القرار بالشرق الأوسط، وترى أنها إذا نجحت في إعادة تأهيل نظام الأسد وإضعاف دور إيران وتركيا في سوريا وإنهاء الصراع السوري، فإن ذلك سيجعلها أقوى قوة إقليمية عربية. وفي سياق متصل، يعتقد بعض الخبراء السياسيين العرب أن زيارة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي، إلى دمشق ترسم خطوطًا عريضة لمرحلة جديدة من التقارب والتفاهم بين الإمارات وسوريا، وتمثّل بداية محاولات لتقليص النفوذ الإيراني في سوريا<sup>(29)</sup>. ويدرك رئيس الإمارات الحالي محمد بن زايد استحالة أن تتخلّى إيران عن وجودها في سوريا، لكن بعد انتهاء الحرب لن يكون نفوذها هناك بحاجة إلى الوجود العسكري<sup>(30)</sup>. فبشكل براجماتي، يُعدّ التطبيع مع الأسد بهدف تقويته هدفًا نحو خدمة المصالح الإسرائيلية هناك أولًا، وتحجيم نفوذ إيران وحزب الله اللبناني ثانيًا، وتقليم أظافر تركيا ثالثًا<sup>(31)</sup>. واعتبر تحليل نشرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن تحركات الدول العربية، التي تقود التطبيع مع نظام الأسد، تهدف إلى تقليص نفوذ إيران في سوريا، أكثر من إعادة تأهيل النظام للعودة إلى الحوض العربي، وهو ما يتفق مع ما تريده إسرائيل من تقليل النفوذ الإيراني في البلاد<sup>(32)</sup>. كما أفادت صحيفة «إسرائيل هيوم» العبرية أن إسرائيل ترى أن بشار الأسد غير مؤهل كقائد شرعي لسوريا، لكنها أضافت أن مصلحة إسرائيل الأولى هي انسحاب القوات الإيرانية من سوريا... والعلاقة الممتازة بين إسرائيل والإمارات قد تؤدي إلى نشاطٍ منسقٍ حول هذه القضية<sup>(33)</sup>.

والبُعد الآخر هو تقارب أبوظبي مع موسكو، التي استطاعت بتحقيق أهدافها من تدخلها العسكري أن تصبح اللاعب الرئيس في الصراع السوري، والتي تشاركها أبوظبي رؤيتها تقريبًا لقضايا الشرق الأوسط؛ مما سهّل تطوير علاقة ثنائية فريدة، بعيدًا عن الحليف التقليدي للإمارات، الولايات المتحدة. بالنسبة إلى سوريا، تتقاطع الإمارات بموقفها الحالي تقاطعًا كبيرًا مع روسيا أكثر من أية دولة خليجية أخرى؛ نظرًا لمعارضة أبوظبي للحركات الإسلامية في سوريا، ودعمها للحركات الكردية الانفصالية ضد تركيا، ورغبتها في الاستثمار في عملية إعادة الإعمار في سوريا. من ناحيتها، تبدو موسكو مرحّبة بهذا المسعى؛ إذ نشرت وكالات إخبارية روسية تقاريرَ حول تحالف محتمل بين أبوظبي وموسكو، مدعيةً أن الإماراتيين سيشقون طريقهم بعيدًا عن الرياض، وناقش محلّون روس تأثير الإمارات في الشركات الإقليمية لروسيا، بل وقال بعضهم: «إنه من الأفضل أن تستعيز موسكو بالإمارات كحليف جديد، بدلاً عن تركيا بعد الخلاف حول العمليات العسكرية التركية في إدلب»<sup>(34)</sup>.

اقتصاديًا، تطمح أبوظبي إلى نيل حصة ثمينة من كعكة إعادة الإعمار في سوريا، التي قدرها ممثل الأمم المتحدة السابق في سوريا، ستيفان دي ميستورا، بما يتراوح بين 250 إلى 400 مليار دولار. وتشمل الكعكة الثمينة إعادة بناء كل شيء في سوريا تقريبًا، من المرافق الأساسية

المادية إلى المساكن إلى رأس المال البشري والزراعة والصناعة والطاقة ومؤسسات الدولة. لقد كانت الإمارات قبل عام 2011 ثاني أكبر مستثمر عربي في سوريا، لا سيما في قطاع المجمعات العقارية والسياحية، وتشير تقارير إلى أن القيمة الإجمالية لاستثماراتها ناهزت 20 مليار دولار بحلول عام 2011. وتشير التقارير إلى أن الإمارات كانت أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر داخل سوريا، خلال العقد الأول من القرن الحالي، حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين عام 2009 نحو 322 مليون دولار، وذلك جعل سوريا في المرتبة الـ58 في مجال التبادل التجاري غير النفطي للإمارات مع بلدان أخرى<sup>(35)</sup>. وتحاول الإمارات أن تكون مستثمرًا رئيسًا في عملية إعادة الإعمار وتفعيل هذا المجال في شتى القطاعات في سوريا، كالعقارات والنقل والتجارة، وهي قطاعات كانت كلها تستفيد من الاستثمار الإماراتي ما قبل عام 2011. وتتطلع الإمارات إلى الاستثمار في سوريا، بسبب الضعف الاقتصادي لروسيا وإيران وغياب قطر والسعودية. وتعدّ الإمارات حاليًا من أهم الشركاء التجاريين لسوريا على المستوى العالمي، وتحتلّ المرتبة الأولى عربيًا والثالثة عالميًا، وتستحوذ على ما يتجاوز نسبته 14 في المائة من تجارة سوريا الخارجية<sup>(36)</sup>. في الحقيقة، إن الإماراتيين يبحثون عن الاستثمار في السوق السورية في قطاعات البنى التحتية والتطوير العقاري والنقل؛ إذ كانت شركة موانئ دبي العالمية قد عرضت رسميًا قبل نحو عام رغبتها في الاستثمار في ميناء اللاذقية. كما تفيد المعلومات برغبة طيران الإمارات في العودة إلى المطارات السورية، فيما يعدّ الاستثمار النفطي في آخر قائمة الأعمال الممكن التشارك فيها بين البلدين، بالنظر إلى أن الإمارات تسعى إلى تنويع اقتصادها، والتخلص من الأثقال الكلي على النفط<sup>(37)</sup>. ووفقًا لهذا، يمكن القول إن الإمارات جادة للغاية ومهتمة بالاستثمار في سوريا، فعلى سبيل المثال بعد يومين من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد إلى دمشق، وقّعت وزارة الكهرباء السورية مع تجمّع شركات إماراتية اتفاقية تعاون لإنشاء محطة توليد كهروضوئية بقدرة 300 ميغاواط في ريف دمشق.

### السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع الليبي

منذ الانتفاضات العربية، حوّلت أبوظبي بشكل كبير تركيز مشاركتها في أفريقيا من خلال السعي إلى تحقيق أهدافها، لا سيما الحرب ضد الإسلام السياسي، الذي أصبح في عهد ولي العهد وقتها محمد بن زايد المحور المركزي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات من خلال استخدام القوة العسكرية. وفي غضون ذلك، لم تستقر ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي عام 2011، ولم تحقّق الثورة أهدافها بعد؛ إذ سرعان ما تعمّقت الأزمة نتيجة الانقسام السياسي والأمني الذي تغذّيه أطراف إقليمية ودولية بناءً على مصالحها وأطماعها. إن ليبيا تواجه الاضطرابات الأكبر من بين كل بلدان الشرق الأوسط، باستثناء سوريا واليمن. ففي صيف عام 2014، بعد التعثّر بشأن المهام الحرجة لإعادة البناء ما بعد الحرب وإجراء انتخابات متنازع عليها، انقسمت الحكومة الليبية إلى كيائين: الأوّل مقرّه في مدينة طبرق الشرقية، والثاني مقرّه في طرابلس.

لقد كان التدخل الخارجي شبه الدائم من قِبَل الجهات الفاعلة، الذي أدى إلى تفاقم الخلافات المحلية على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، من أبرز العوائق التي منعت العملية الانتقالية في ليبيا. فلا يمكن فعليًا استثناء أي دولة من هذه الدينامية، وقد انتهك العديد منها بشكل صارخ حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة اسميًا على ليبيا منذ عام 2011، كما هو موثَّق في عدَّة تقارير صدرت عن فريق خبراء الأمم المتحدة على مرَّ السنين الماضية. فغالبًا ما انقسم الأوروبيون بين فرنسا وإيطاليا، حيث دعمت فرنسا حفتر في أوقات مختلفة. أما دول المنطقة، فانقسمت بين الإمارات ومصر اللتين دعمتا عمومًا حفتر والموالين له في الشرق من جهة، وتركيا وقطر اللتين دعمتا الغرب بدرجات متفاوتة على مرَّ السنين من جهة أخرى. حتى إن الولايات المتحدة لعبت دورًا في تمكين النزاع عندما أشار البيت الأبيض في عهد الرئيس دونالد ترامب إلى أنه لن يعترض على هجوم حفتر على طرابلس في عام 2019.<sup>(38)</sup>

أصبحت الحرب الأهلية في ليبيا صراعًا جيواستراتيجيًا تنافسيًا على نحو متزايد. فقد تمَّ تصعيد النزاع الليبي إلى منافسة جيواستراتيجية خطيرة متزايدة على النفوذ، وتآليب الإمارات ومصر وروسيا ضد قطر ومعظم أوروبا وتركيا في بلد غني بالبترول يقع على مقربة من مناطق شمال أفريقيا وجنوب أوروبا والساحل والشرق الأوسط. وكانت الإمارات مشاركًا نشطًا في الحرب الأهلية الليبية. فموقع ليبيا الاستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وبوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز واضطرابها الثوري، كل ذلك يعني أنها سقطت بدقَّة عند تقاطع الأيديولوجية والاقتصادية الإماراتية. فمع انهيار بقايا الدولة وزعزعة استقرار ليبيا، جذبت دولًا أخرى مثل مصر وفرنسا، التي رأت فرصة لبناء دولة صديقة يمكن أن تكون مفيدة لمصالحها الاقتصادية والأمنية والإقليمية في صنع السياسات<sup>(39)</sup>. ومع استمرار هذه الدينامية، استمر تدهور الأوضاع في ليبيا وتفاقمها.

وتأتي دولة الإمارات في صدارة قائمة الدول التي تتدخل في ليبيا عسكريًا وسياسيًا واقتصاديًا. فهناك تقارير عديدة عن دعم الإمارات لخليفة حفتر. وفي الواقع، كان السبب الرئيس لبدء حرب طرابلس هو الضوء الأخضر الذي أعطته الإمارات ومصر لخليفة حفتر لتأسيس حكم عسكري من خلال غزو طرابلس والاستيلاء على العاصمة الليبية، خاصةً أن هذه الدول ترى في حكومة مستقرة وديمقراطية في ليبيا تهديدًا لأنظمتها<sup>(40)</sup>. والجدير بالملاحظة أن حفتر خرَّب خطة الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا آنذاك، غسان سلامة، لعقد مؤتمر وطني بهدف وضع إطار عمل متفق عليه للدفع بالمرحلة الانتقالية قدمًا، وذلك حين شرَّ هجومه قبل أيام من موعد انطلاق الفعالية. ولزيادة الطين بلةً، كان الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه، أنطونيو غوتيريش، موجودًا في ليبيا للإسهام في تسهيل عقد المؤتمر، حتى إنه ذهب إلى مقر حفتر للقائه ومناشدته بإحلال السلام، وهو ما رفضه الأخير. ومع ذلك، أخطأ حفتر في تقدير الدعم الذي يحظى به في غرب البلاد، حيث واجه مقاومةً شديدةً من مجموعة من الجماعات

المتحالفة. وتلا ذلك جمود طويل الأمد إلى أن هدّد ازدياد عدد القوات الأجنبية الداعمة لحفتر، بما فيها مرتزقة فاغنر الروسية، بقلب ميزان القوى. وفي تلك المرحلة، استجابت تركيا لمناشدات حكومة الوفاق الوطني بالمساعدة، وأرسلت طائرات مسيّرة وأنظمة مضادة للطائرات ومقاتلين في أوائل عام 2020، مما أرغم -في نهاية المطاف- حفتر وداعميه من الإمارات وروسيا ودول أخرى على التراجع إلى وسط ليبيا. وتمّ رسم خط وقف إطلاق نار غير رسمي في حزيران/يونيو، ومُنح طابعًا رسميًا في تشرين الأول/أكتوبر 2020<sup>(41)</sup>.

وقد سعت الإمارات إلى تحقيق مصالحها في ليبيا على ثلاثة مستويات: سياسي وعسكري واقتصادي. سياسيًا، تدعم أبوظبي شخصيات فاعلة في المشهد الليبي. فمن بين أبرز تلك الشخصيات، إلى جانب خليفة حفتر، يأتي سفير ليبيا السابق في أبوظبي العارف النايض، الذي استقال في تشرين الأول/أكتوبر 2017 من منصبه كسفير هناك، وكان أول من أعلن عن ترشحه للانتخابات الرئاسية، في آذار/مارس 2018. ويدير النايض، الذي بدأ حياته السياسية كمقرّب من السياسي الليبي محمود جبريل رجل الإمارات الأول في ليبيا، عدّة مراكز ممولة من أبوظبي، أبرزها «مركز ليبيا للدراسات المتقدمة»، الذي استضاف عدّة شخصيات دبلوماسية غربية، وأدار ندوات للحوار حول ليبيا في الخارج، كما تربطه صلات بسياسيين أمريكيين. ويقدم النايض نفسه كشخصية إسلامية تقدّم الإسلام في نموذج الليبرالي؛ ولذا أعلن عضو الكونغرس الأمريكي ستيفن كينغ عن دعمه للنايض، كما أعلن في فترة ترشح الأخير عن «موافقة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي على دعم الجيش الليبي (قوات حفتر) باعتباره القوة التي تتصدى لجماعات الإخوان المسلمين والقاعدة في ليبيا»، حسب قوله. ولا تبدو خطط أبوظبي منفصلة عن بعضها بعضًا، فالنايض له ارتباط وثيق بحفتر ومشروعه العسكري، ففي أحد تصريحاته الصحافية، أكّد أنه «خلال فترة عملي كسفير في الإمارات لم أقصر في دعم الجيش والشرطة في أصعب الظروف»<sup>(42)</sup>.

عسكريًا، دعمت أبوظبي الجنرال الانقلابي خليفة حفتر، منذ عام 2014، بالسلاح في مواجهة الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا. وخرقت الإمارات حظرًا أقرّه مجلس الأمن الدولي، في عام 2011، على تصدير السلاح إلى ليبيا، بدعمها لحفتر بأسلحة ثقيلة واستراتيجية تملك بعضها وتحصل على البعض الآخر من دول أخرى، في محاولة منها للإطاحة بالحكومة الليبية المعترف بها دوليًا.

وتعدّ الإمارات المتهم الأول في تهريب ودعم المتمردين على الحكومة المعترف بها رسميًا، حيث سبق أن اتهم تقرير للأمم المتحدة أبوظبي بإرسال أسلحة إلى مليشيات اللواء المتمرد خليفة حفتر في ليبيا ضمن مؤامرات أبوظبي لنشر الفوضى والتخريب في البلاد. وقد دفعت أبوظبي فاتورة حرب خليفة حفتر على العاصمة طرابلس<sup>(43)</sup>. حيث كشف رئيس حكومة الوفاق

الوطني الليبية فائز السراج، في شباط/فبراير 2020، في خطاب أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: «أن الإمارات نقلت 6200 طن من الأسلحة والذخائر إلى قوات حفتر عبر 100 رحلة جوية منذ كانون الثاني/يناير 2020»<sup>(44)</sup>. وفي هذا السياق، قال دبلوماسي في الأمم المتحدة إن الإمارات صعّدت من شحنات الأسلحة إلى اللواء المتقاعد خليفة حفتر، الذي يقاتل الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا؛ من أجل إنقاذ حملته العسكرية. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية أن سلاح الجو الإماراتي أرسل، بين شهري يناير وأبريل 2020، نحو 150 رحلة يعتقد الخبراء الأمميون أنها تحمل ذخيرة وأنظمة دفاعية، بالإضافة إلى عشرات الرحلات خلال الصيف باستخدام طائرة نقل عسكرية أمريكية من طراز «سي-17» (C-17)، التي استمرت حتى بعد فشل هجوم حفتر على طرابلس<sup>(45)</sup>. كما وثّق تقرير لمجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، الدعم الذي قدّمته أبوظبي لحفتر، وعرض الأسلحة التي زوّدته بها. وتضمّ الأسلحة، التي دفعت أبوظبي ثمنها وأرسلتها إلى ليبيا، أنظمة دفاع جوي روسية من طراز (بانتسير-إس 1)، بـ14,7 مليون دولار، ومروحيات من طراز «سوبر بوما»، بـ15 مليون دولار تمّ شراؤها من دولة جنوب أفريقيا، وطائرات مسيرة مسلحة إماراتية الصنع من طراز «ياهون» بـ25 مليون دولار، وطائرات مسيرة مسلحة روسية من طراز «أورلان» بـ100 ألف دولار. كما زوّدته بطائرات نقل أفراد «سوفيتية» من طراز «أنتونوف أن-26» و«إيلوشين إل-76»، وطائرات مسيرة مسلحة صينية من طراز «لونج وينغ» بمليوني دولار، وصواريخ «بلو أرو 7» صينية، وصواريخ "GP6"، وصواريخ «هوك» أمريكية الصنع بـ20 ألف دولار، وناقلات جند مدرعة إماراتية<sup>(46)</sup>.

وكشفت صحيفة ذا غارديان البريطانية في تقرير لها عن مشاركة طائرة إماراتية دون طيار في قصف قوات حفتر أحياء بالعاصمة طرابلس، وأشارت نقلاً عن مصادر إلى أن الطائرة المسيرة انطلقت من منشأة كانت الإمارات تعدها منذ عام 2016. كما كشفت مصادر عسكرية من مدينة الزنتان أن المنشأة التي تعينها الصحيفة موجودة في قاعدة الوطية، وسعت الإمارات إلى بنائها في أواخر عام 2015؛ إذ كانت القاعدة وقتها تحت سيطرة «كتيبة أبو بكر الصديق» التي يقودها العقيد العجمي العتييري، الموالي لحفتر<sup>(47)</sup>.

إلى جانب ذلك، وقّرت الإمارات مقاتلين أجانب من جنسيات عدّة، ودفعت رواتبهم للقتال في صفوف قوات حفتر، وبينهم مرتزقة فاغر الروسية وميليشيات الجنجويد السودانية ومتمردون من تشاد. وقد تحوّل الدعم الإماراتي لحفتر من اتهامات إلى وثائق تُنشر ووقائع مُثبتة بالأدلة، كان آخرها ما كشفته صحيفة «لوفيف» البلجيكية من تجنيد أبوظبي شباناً سودانيين وإرسالهم قسراً للقتال بجانب خليفة حفتر في ليبيا، بعد خداعهم بوظائف وهمية على أراضيها<sup>(48)</sup>. ويجري التجنيد عن طريق شركة «بلاك شيلد» الإماراتية التي تنشر إعلانات في السودان، تفيد ببحثها عن شباب للعمل حراساً أمنيين في منشآت نفطية بالإمارات، مستغلةً عدم الاستقرار السياسي والمشكلات الاقتصادية والبطالة في السودان، فيما يقدّم مئات الشبان السودانيين طلباتهم للعمل في هذه المنشآت المزعومة، لقاء 500 دولار شهرياً<sup>(49)</sup>.

أما اقتصاديًا، فقد سعت أبوظبي إلى السيطرة على القطاع النفطي في ليبيا، وأكّد مصدر ليبي من لجنة الطاقة والموارد الطبيعية بمجلس برلمان طبرق أن قرار حفتر بنقل تبعية موانئ النفط وحقوقه إلى مؤسسة نفط موازية في بنغازي كانت تقف وراءه شخصيات من دولة الإمارات، مؤكّدًا أن من بينهم ممثلين عن مجموعة «الغريب» الإماراتية.

لم يتوقف نفوذ الإمارات في ليبيا عند الجانب السياسي والعسكري والاقتصادي، بل ذهبت أبوظبي إلى السيطرة على قطاع الإعلام. وتؤكّد دراسة أعدّها لبييون، ونشرها موقع «إيماسك» الإماراتي للدراسات والإعلام، في نيسان/أبريل 2016، أن أبوظبي تسيطر على 70 بالمائة من الإعلام الليبي، وأنفقت عليه حتى ذلك الوقت ما يزيد عن 74 مليون دولار أمريكي<sup>(50)</sup>.

ومع ذلك، منذ بداية عام 2021، تغيّر نهج السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه الحرب في ليبيا إلى حدّ ما. وفي هذا السياق، قالت وكالة بلومبيرغ الأمريكية إن الإمارات خفّضت دعمها لقوات اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر بشكل ملموس، مشيرةً إلى أن هذا التحرك يأتي في سياق تقليص انخراط أبوظبي في العديد من النزاعات بالمنطقة. ونقلت الوكالة، في شباط/فبراير 2021، عن خمسة مصادر مطلعة، قولها إن الإمارات خفّضت بشكل ملموس مساعداتها اللوجيستية والتسليحية لقوات حفتر. وقال مصدران: إن الإمارات ليست موجودة عسكريًا في ليبيا تمامًا الآن. فيما ذكر مصدر ثالث أن أبوظبي خفّضت بشكل ملحوظ عدد الرحلات الجوية إلى شرقي ليبيا، الذي يسيطر عليه حفتر. وأقرّ مصدران آخران بأن الإمارات خفضت مستوى وجودها العسكري في ليبيا. فيما أكّدت جميع المصادر عدم وجود أي أدلة على أن أبوظبي قطعت الاتصالات مع حفتر أو المرتزقة السودانيين وغيرهم من المنخرطين في النزاع<sup>(51)</sup>.

وبعد أيام من رحيل إدارة الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، طالبت الولايات المتحدة خلال اجتماع لمجلس الأمن في 29 كانون الثاني/يناير 2021، الدول بالشروع فورًا في سحب قواتها من ليبيا، بينما دعت ممثلة الأمم المتحدة في ليبيا بالإنباء إلى حلّ المؤسسات التنفيذية الموازية في البلاد. وقال ريتشارد ميلز، القائم بأعمال المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة: «تماشيًا مع اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر، نطلب من تركيا وروسيا أن تبدأ فورًا بسحب قواتهما من البلاد، وسحب المرتزقة الأجانب والوكلاء العسكريين، الذين قاموا بتجنيدهم ونشرهم وتمويلهم في ليبيا»<sup>(52)</sup>.

وعقب تصريحات المندوب الأمريكي، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة استعدادها للعمل مع مجلس الأمن لتحقيق السلام في ليبيا، مؤكّدةً ضرورة تجديد الجهود الدبلوماسية من أجل ذلك. وقالت المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة، لانا زكي نسيبة، في بيان بنهاية كانون الثاني/يناير 2021: «إن الإمارات مستعدّة للعمل بشكل وثيق مع كل أعضاء

مجلس الأمن، بما في ذلك الإدارة الأمريكية الجديدة، لتحقيق تسوية سلمية للشعب الليبي". وأكّدت لانا زكي نسيبة ترحيب الإمارات بدعوة مجلس الأمن إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية من ليبيا، وشددت على "أن التدخلات الأجنبية في هذا النزاع يجب أن تتوقف الآن"<sup>(53)</sup>.

كما رحّبت دولة الإمارات العربية المتحدة بخطة العمل التي وقّعت عليها اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا بشكل تدريجي ومتوازٍ ومتسلسل، موضحةً أن هذا الأمر سيدعم تثبيت وقف إطلاق النار وتوحيد المؤسسات الليبية. ودعا خليفة شاهين المرر وزير دولة وفد الإمارات في مؤتمر دعم استقرار ليبيا الذي عُقد في العاصمة الليبية، طرابلس، إلى توحيد الجهود الدولية لتمكين الشعب الليبي الشقيق وحكومة الوحدة الوطنية واللجنة العسكرية الليبية (5+5) وكافة المؤسسات الليبية المعنيّة من إنجاز استحقاقات المرحلة الانتقالية. كما عبّر المرر عن وقوف الإمارات وتضامنها مع حكومة الوحدة الوطنية والشعب الليبي الشقيق، وتطلّع الدولة للبناء الفاعل والإيجابي على الإنجازات التي تحقّقت حتى الآن بجهود الحكومة والمؤسسات الليبية المعنيّة وبدعم ومؤازرة المجتمع الدولي والأمم المتحدة<sup>(54)</sup>.

وقد يمثّل تقارب العلاقات بين تركيا والإمارات، وزيارة محمد بن زايد إلى أنقرة التي تلتها زيارتان للرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أبوظبي في شباط/فبراير وأيار/مايو 2022، فرصةً لتوسيع الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والدفاعية بين البلدين للمساعدة في تسهيل إحلال السلام بشكلٍ أكثر استدامةً في ليبيا. كما أنه سيمثّل تحولاً مهمّاً في الأحداث بالمقارنة مع العامين السابقين حين كانت الدولتان تقفان على طرفي نقيض في النزاع الليبي<sup>(55)</sup>. ومع ذلك، يحذر مراقبون من أن التحرك الواضح نحو خفض التصعيد في المنطقة هشٌّ للغاية؛ لأن كل المشاكل لا تزال قائمة<sup>(56)</sup>. فبعد فترة من الهدوء النسبي في ليبيا، لا تزال البلاد تشهد انقسامًا بين حكومتي الشرق والغرب، يُهدد بإعادتها إلى المُربع الأول من النزاع، وبشكلٍ أكثر حدّةً وتعقيدًا.

### السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع اليمني

شاركت الإمارات في عملية عاصفة الحزم على اليمن مع المملكة العربية السعودية منذ تدشين العملية في آذار/مارس 2015، مدعومة بغطاء من قِبَل أكثر من أربع دول هي: الأردن والسودان والمغرب ومصر، إلى جانب جميع الدول الخليجية باستثناء سلطنة عُمان، مع تقديم الدعم الاستخباراتي للتحالف من الإدارة الأمريكية. ومع ذلك، وبمنتهى السرعة، أصبح واضحًا أنه بينما قدّم العديد من المشاركين في التحالف دعمًا رمزيًا، فقد كانت الإمارات العربية المتحدة شريكًا كاملًا في الحرب التي تقوم بها السعودية.



إن الإمارات هي اللاعب الوحيد في التحالف العربي الذي لديه استراتيجية واضحة في اليمن. فمنذ بدء العملية العسكرية في اليمن، اختلفت استراتيجية الإمارات عن استراتيجية السعودية، حيث كان لدى السعودية والإمارات أهدافاً مغايرة في اليمن. لقد كان لدى السعودية هدف واحد شامل: إخراج الحوثيين من صنعاء، وإعادة الرئيس عبد ربه منصور هادي للحكم، ومنع ظهور جماعة على شاكلة حزب الله لها علاقات قوية مع إيران على حدودها الجنوبية. وفي المقابل، كان لدى الإمارات ثلاثة أهداف واضحة في اليمن، يُسهم كل واحد منها في سياستها الاستراتيجية الإقليمية. أولاً: كانت ترغب في أن تكون حليفاً وشريكاً جيداً. فقد كانت هذه هي الحالة الأوضح مع السعودية، التي طلبت منها تقديم مساعدتها العسكرية في قتال الحوثيين. ولكن الإمارات ساعدت أيضاً الولايات المتحدة على الأرض في اليمن في محاربة تنظيم القاعدة وتنظيم داعش. ثانياً: أرادت الإمارات إضعاف جماعة الإخوان المسلمين في جميع أنحاء الشرق الأوسط، التي تمثلت في اليمن في حزب الإصلاح. ثالثاً: كجزء من استراتيجيتها في تقديم ذاتها كمركز نشاط تجاري ولوجيستي، منحت الإمارات الأولوية للخطوط الساحلية الاستراتيجية وطرق النقل البحري في كل المنطقة. وبالطبع تقع اليمن في زاوية من شبه الجزيرة العربية، وتقع على طول طرق النقل البحري الرئيسة على البحر الأحمر. ويمكن فهم الأعمال الإماراتية في اليمن منذ عام 2015 بشكل أفضل من منظور هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة<sup>(57)</sup>.

بدأت الإمارات مواجهة صعود حزب الإصلاح بتشكيل ميليشيات محلية بالوكالة وتمويلها، كقوات الحزام الأمني وقوات النخبة الحضرية، اللتين عملتا خارج إطار القيادة والسيطرة اليمنية. ومعظم هذه الوحدات، التي اشتملت أيضاً على ألية الدعم والإسناد وقوات النخبة الشبوانية وألية العمالقة، تمركزت على طول الساحل اليمني. لقد حقق ذلك للإمارات هدفين في الوقت نفسه. أولاً: وضع الجماعات المسلحة المحلية تحت سيطرتها، الأمر الذي يمكنها من أن تستخدم هذه الجماعات للتصدي لحزب الإصلاح وعزله. ثانياً: إن تمركز معظم هذه الجماعات على طول الساحل اليمني، والتي كانت توازيها القواعد والموانئ الإماراتية في القرن الأفريقي، قد أتاح للإمارات أن تحمي طرق النقل البحري واستراتيجيتها الإقليمية<sup>(58)</sup>. وفي عام 2017، دعمت الإمارات مجموعة من المسؤولين الذين عزلهم هادي، والذين شكّلوا المجلس الانتقالي الجنوبي المؤيد للانفصال. وقد شكّل بعض وكلاء الإمارات السابقين من الميليشيات تهديداً لقوات الحزام الأمني وألية الدعم والإسناد، والجيش النظامي للمجلس الانتقالي الجنوبي، برفعهم الأعلام الجنوبية، وأحياناً بالدخول في نزاع مع القوات المؤيدة لهادي.

بالإضافة إلى الأهداف السياسية والأيدولوجية، فإن الجانب الاقتصادي والجيوسياسي لليمن أمر مهم للغاية بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. في الواقع، يتمثل أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيقها في اليمن في تعزيز نفوذها الجيوسياسي خارج بحر العرب، بما في ذلك خليج عدن وغرب المحيط الهندي. وتريد الإمارات

تعزيز موقعها العسكري والاقتصادي في المنطقة، حيث تتنافس مع جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية وتركيا. كما تسعى إلى تعزيز مكانتها في دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

إن الإمارات تنظر لليمن نظرة ذات بُعد جيواستراتيجي. فرغبتها في تقسيم اليمن، والاستئثار بالجزء الجنوبي يعكس رغبةً في السيطرة على الموانئ الجنوبية ومضيق باب المندب، وتعزيز حلقة السيطرة على مدخل البحر الأحمر، وعرقلة مشروع «مدينة النور» السعودي الذي تخطط له السعودية لربط اليمن بأفريقيا عبر جسر مُعلّق. هذا المدخل الجيواستراتيجي هو ما دفع الإمارات للمخاطرة بالوجود البري في الخطوط الأمامية للمواجهة، وتحويل المواجهات حول الموانئ اليمنية الاستراتيجية إلى مواجهات استثنائية، دعمًا لخطة التقسيم التي تروّج لها في اليمن، ومحاصرةً لنفوذ التجمع اليمني في الجنوب. وأعدت الإمارات خطةً لإعادة تأهيل المناطق التي تسيطر عليها، لتعزيز اعتماديتها عليها، مع الحفاظ على قواعدها العسكرية في المنطقة ودعمها<sup>(59)</sup>.

ويحتلّ اليمن موقعًا استراتيجيًا يثير أطماع مختلف القوى الدولية المتصارعة من خلال إطلالته على البحرين العربي شرقًا والأحمر غربًا، إلى جانب المنفذ البحري الاستراتيجي للتجارة الدولية عبر باب المندب. وتوجد في اليمن ستة موانئ بحرية دولية مجهزة لاستقبال البضائع والسفن وتقديم خدمات الشحن والتفريغ والتخزين، وثلاثة موانئ نفطية، وثمانية موانئ محلية. إن استراتيجية الإمارات تتركز منذ سنوات على السيطرة وإدارة عددٍ من أكبر وأهم الموانئ في بحر العرب والقرن الأفريقي، والتي يُعدُّ أهمها على الإطلاق ميناء عدن. ولا تهدف من خلال الاستيلاء على هذه الموانئ إلى العمل على استثمارها وتنميتها، بل على العكس حرصت الإمارات على عدم بناء أو توفير البنية التحتية اللازمة لتشغيل الميناء، وعطلت الميناء لعقود، حتى إن الحكومة اليمنية في عام 2012 ألغت إتفاقية إدارة ميناء عدن مع شركة موانئ دبي العالمية. إن الإمارات تحرص على عدم نهوض أي ميناء في المنطقة، لكي لا تفقد دبي وجبل علي الجدوى الاقتصادية. ورأى خبراء أن وجود ميناء آخر يقدم الخدمات التي يقدمها ميناء دبي معناه تناقص الطلب عليه، ومع الوقت الذي قد لا يتجاوز سنوات سيصبح استخدام ميناء دبي والموانئ الإماراتية عمومًا مقتصرًا على تصدير المنتجات النفطية الإماراتية.

وعلى هذا، فإن حياة ميناء عدن وانتعاشه سيؤدي بكل بساطة إلى بروزه من خلال ما يمتلكه من مقومات وموقع ودخوله كمنافس للموانئ الاستراتيجية في المنطقة. وتحرص الإمارات على عدم تمكين اليمن اقتصاديًا؛ لأن التمكين الاقتصادي معناه استقلال قرارها السياسي، ولهذا دخل التحالف الحرب في اليمن بناءً على استراتيجية الإمارات ورؤيتها<sup>(60)</sup>.

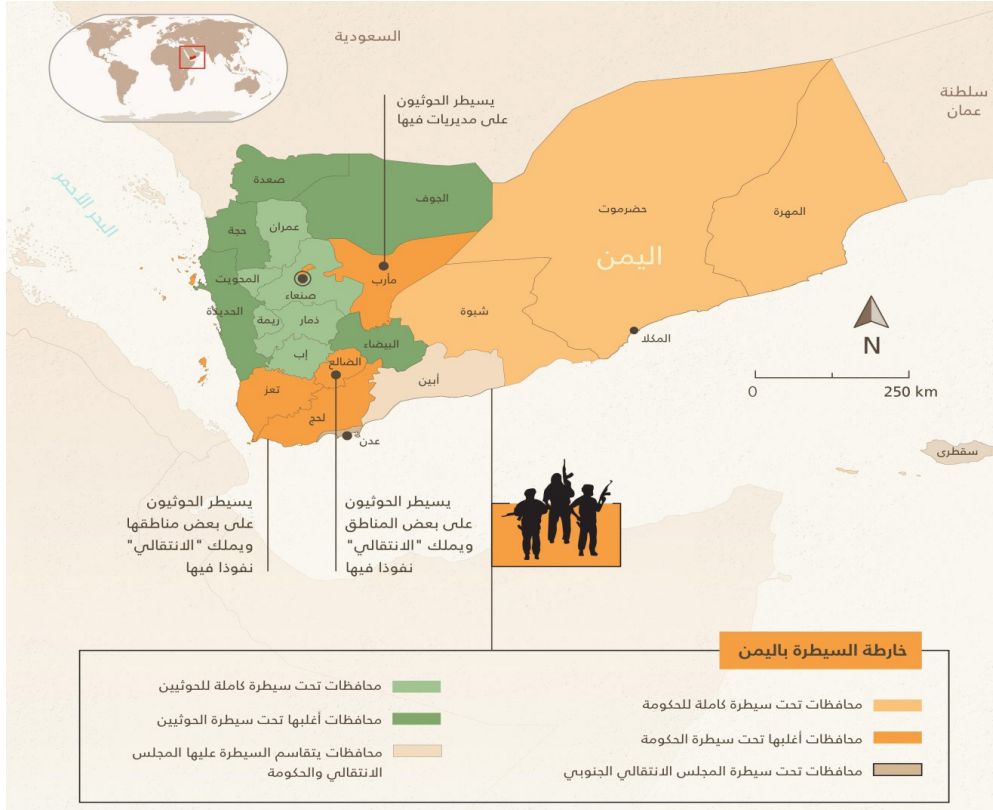
كما وضعت الإمارات يدها بالكامل على جزيرة سقطرى؛ إذ إنها لم تكتفِ بمنع المسؤولين اليمنيين من العودة إليها، بل تقوم بعملية تغيير ديمغرافي بمنع العاملين اليمنيين من دخول الجزيرة إلا بإقامات عمل، ضمن مساعيها لتغيير الخريطة الديمغرافية والجغرافية للجزيرة. وتثير سلسلة من التحركات التي تتعامل مع سقطرى كأرض إماراتية مخاوف اليمنيين من أن تؤدي إلى فرض واقع مغاير في الجزيرة، يلغي ارتباطها باليمن، وسط تصاعد الغضب اليمني حيال ذلك<sup>(61)</sup>.

ومع ذلك، وبحلول عام 2019، اقترنت أربعة عوامل لدفع الإمارات إلى القيام بتخفيض واسع لقواتها في اليمن. أولاً: بخلاف السعودية، التي لديها عدد محدود نسبياً من القوات البرية في معارك اليمن، فإن الإمارات قد عانت بشكل غير متناسب عددًا كبيرًا من الإصابات، بحيث كان من الصعب تبريرها بشكل متزايد في البلاد. ثانيًا: على الرغم من تحمّل السعودية وطأة تكاليف شمعة الحرب في الغرب، فقد كان من الصعب على الإمارات تبرير وجودها في اليمن، ولا سيما مع وجود ادعاءات متكررة عن التعذيب والاعتقالات وحالات الاختفاء القسري. ثالثًا: بعد ثلاث سنوات من تدريب القوات المحلية بالوكالة، تستطيع الإمارات سحب معظم قواتها من اليمن مع الحفاظ على درجة كبيرة من النفوذ هناك. وأخيرًا: الدافع الرئيس الذي أدى إلى انسحاب الإمارات من اليمن كان قلق أبو ظبي من تبني أنصار الله<sup>1</sup> استراتيجية هجومية، خاصة أن الإمارات تتمتع بمستوى عالٍ من الضعف في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحلية بعد العملية<sup>(62)</sup>. وبالرغم من انسحابها العسكري من اليمن في عام 2019، لا تزال مناطق جنوب اليمن في دائرة نفوذ الإمارات من خلال الدعم العسكري والسياسي الواسع لحليفها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي تمّ تشكيله من قبائل وجماعات من الحراك الجنوبي الذي يسعى إلى استقلال اليمن الجنوبي على طول حدود التقسيم القديمة بين شمال اليمن وجنوبه.

غير أن في أواخر عام 2021 وبداية عام 2022، تمكّنت قوات الحوثيين من السيطرة على ثلاث محافظات في شمال شبوة، بالإضافة إلى مناطق واسعة من جنوب مأرب. وبالنسبة إلى الإمارات، فإن اختراق الحوثيين لشبوة يُعدّ تجاوزًا للخطوط الحُمْر. وتُعدّ مأرب غالبًا جزءًا من شمال اليمن، وتشكّل حقول النفط والغاز فيها رغبةً أساسيةً للحوثيين نحو دولة مستقلة. ومع ذلك، في حال سيطرة الحوثيين على شبوة، التي يوجد فيها أيضًا حقول نفط وغاز، فإنهم

١. أنصار الله: هي حركة إسلامية سياسية مسلحة تتخذ من مدينة صعدة شمال اليمن مركزًا رئيسًا لها. عُرفت إعلاميًا وسياسيًا باسم الحوثيين نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي المرشد الديني للجماعة. شارك الحوثيون في ثورة ٢٠١١ اليمنية من خلال المشاركة في الاحتجاجات والتنسيق مع جماعات المعارضة الأخرى. وانضموا إلى مؤتمر الحوار الوطني في اليمن كجزء من مبادرة مجلس التعاون الخليجي للتوسط في السلام بعد الاضطرابات. ومع ذلك، رفض الحوثيون لاحقًا بنود اتفاق نوفمبر ٢٠١١ لدول مجلس التعاون الخليجي التي تنصّ على تشكيل ست مناطق اتحادية في اليمن، زاعمين أن الصفحة لم تُصلح بشكل أساسي الحكم، وأن الفدرالية المقترحة «قسمت اليمن إلى مناطق فقيرة وغنية». وفي أواخر عام ٢٠١٤، أصلح الحوثيون علاقتهم بالرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبمساعده سيطروا على العاصمة وجزء كبير من الشمال. وفي ٢٥ مارس ٢٠١٥، سيطرت قوات موالية لعلي عبد الله صالح على مطار عدن الدولي، وغادر عبد ربه منصور هادي البلاد إلى السعودية بعد قصف مقر إقامته. وفي ٢٦ مارس ٢٠١٥، أعلنت السعودية بدء عملية عاصفة الحزم لاستعادة الشرعية في البلاد استجابة لطلب عبد ربه منصور هادي بمشاركة العديد من الدول الخليجية، وتقديم المساعدة اللوجستية من الولايات المتحدة الأمريكية.

عملياً سوف يقسمون الجنوب إلى قسمين، ويفصلون بذلك العاصمة الجنوبية عدن عن حقول النفط والغاز في حضرموت، ويقضون على أي آمال لدولة جنوبية مستقلة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي. ولمنع تحقيق ذلك، نقلت الإمارات وحدات من ألوية العمالققة من قواعدها على ساحل البحر الأحمر إلى شبوة، حيث تمكّنوا سريعاً من طرد الحوثيين خارج المحافظة والعودة إلى مأرب. وقد ردّ الحوثيون على ذلك بمهاجمة الإمارات بشكل مباشر، مظهرين بشكل قوي قدرة الجماعة على توسيع نطاق الحرب<sup>(63)</sup>.



خريطة السيطرة باليمن (كانون الثاني/يناير 2022). المصدر: الأناضول

ويُعتقد أن عودة الإمارات إلى الانخراط في الصراع بعد نشر ألوية العمالققة في معركة مأرب هي السبب الرئيس لهجمات الحوثيين الانتقامية على الإمارات وممرات الشحن في كانون الثاني/يناير 2022. وفي الأول من نيسان/أبريل 2022، أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، هانز جرونديج، عن وقف لإطلاق النار لمدة شهرين في اليمن. وبالرغم من بعض التقارير عن استمرار القتال، يبدو أن هناك تراجعاً ملحوظاً في حدّة الاشتباكات بين الجانبين، مما يشير إلى رغبة الأطراف المتحاربة في وقف التصعيد مؤقتاً على الأقل. وفي غضون ذلك، سلّم الرئيس عبد ربّه منصور هادي السلطة إلى مجلس رئاسي مكوّن من ثمانية أعضاء: رئيس المجلس رشاد العليمي، المقرب من السعودية، والذي شغل منصب مستشار الرئيس السابق هادي، وهو من أبرز رجال نظام الرئيس علي صالح؛ واللواء فرج البحسني، محافظ حضرموت؛

واللواء سلطان العرادة، محافظ مأرب، وهو على رغم انتمائه لحزب المؤتمر الشعبي مُقَرَّب من حزب التجمع اليمني للإصلاح؛ وعبد الله العليمي، مدير مكتب الرئيس السابق هادي، وهو أيضاً مقرب من حزب الإصلاح؛ وكذلك عثمان مجلي، وهو زعيم قبلي وعضو البرلمان عن حزب المؤتمر الشعبي ويُعرف بقربه من السعودية؛ بالإضافة إلى عيدروس الزبيدي، قائد المجلس الانتقالي الجنوبي والمناوي بانفصال جنوب اليمن؛ وعبد الرحمن المحرمي، قائد قوات العمالقة؛ وطارق صالح، قائد قوات المقاومة الوطنية، ويعتبر ثلاثتهم أبرز الجهات التي تحظى بدعم واسع من أبوظبي<sup>(64)</sup>.

في المقابل، فإن الهدنة في حد ذاتها ليست مهمة بالنسبة إلى الإمارات بقدر أهمية العملية التي ترافقت معها، بما في ذلك تشكيل مجلس رئاسي والإطاحة بنائب الرئيس اليمني السابق، علي محسن الأحمر، وأعضاء آخرين في حزب الإصلاح. وكانت هناك تكهنات بالفعل حول إبرام الإمارات هدنة خاصة بها مع الحوثيين، الذين توقفوا فجأة عن استهداف أبوظبي عسكرياً أو من خلال خطاب تهديدي أو تحريضي، فيما تركّزت تهديدات الحوثيين الآن حصرياً على السعودية. هذا، وقد أصبح لدى الإمارات خلاف شديد مع هادي وحكومته منذ سنوات، لدرجة أن أبوظبي رفضت السماح لهذه الحكومة بالإقامة في العاصمة الجنوبية عدن، وبدلاً من ذلك دعمت الانفصاليين الجنوبيين. وفي عام 2019، عندما سعت حكومة هادي إلى تأكيد سلطتها في عدن والاستيلاء على المدينة من الانفصاليين، أرسلت الإمارات طائرات لقصف القوات الحكومية واستعادة سيطرة الانفصاليين الجنوبيين. ثم ساعدت الإمارات في التوسط في «اتفاق الرياض» الذي أفضى الشرعية على الانفصاليين الجنوبيين داخل الحكومة المعترف بها دولياً.

مع العلم أنه غالباً ما يتم وصف استيلاء الإمارات من حكومة هادي بأنه نابغ من كرهها لتأثير حزب الإصلاح في الحكومة. ويُعدُّ حزب الإصلاح امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين التي تربطها خلافات أيديولوجية عميقة مع الإمارات في جميع أنحاء المنطقة. ومن خلال إنشاء مجلس رئاسي، تمكّنت الإمارات من نقل صلاحيات هادي إلى هيئة تضمُّ بعض حلفائها الأكثر تفانياً، فيما تخلّصت في الوقت نفسه من علي محسن الأحمر، أحد أبرز أعضاء حزب الإصلاح وأكثرهم نفوذاً.

وكما هو مذكور أعلاه، فإن كلاً من زعيم الانفصاليين الجنوبيين عيدروس الزبيدي، حليف الإمارات الثابت، وطارق صالح، ابن شقيق الرئيس علي عبد الله صالح الذي أطاحت به احتجاجات الربيع العربي وتحالف مع الحوثيين لعرقلة التحول الديمقراطي، كلاهما من ضمن أعضاء المجلس الرئاسي. ويُعدُّ صالح أيضاً حليفاً وثيقاً للإمارات، ولعب دوراً رئيساً في ألوية العمالقة التي أحبطت هجوم الحوثيين على مأرب في وقت سابق من هذا العام<sup>(65)</sup>.

وبشكل عام، خفضت الإمارات قواتها منذ عام 2019، مع التركيز على دعم قواتها المحلية بالوكالة، بعد أن كانت ثاني أهم لاعب في التحالف العربي. وقد لعبت عدّة عوامل دورًا مهمًا في تغيير استراتيجية الإمارات لإعادة تقييم وضعها، ومنها طول أمد الحرب، والتكاليف المرتبطة بها، سواء من حيث السمعة والخسائر وحماية نفسها من ضربات جماعة أنصار الله بالصواريخ والطائرات المسيّرة.

### أسباب إبداء المرونة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

أثارت تحركات دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا حفيظة عدد من المراقبين ودفعتهم إلى التساؤل حول الثابت والمتغير في سياسة أبوظبي الخارجية، رغم حدوث تحول جوهري في منظومة علاقاتها مع دول الجوار وبالمنطقة ككل. هذه التساؤلات أثارته في الأساس سياسات جديدة لا تتماشى مع سياسة الإمارات السابقة طيلة ما يقرب من العقد التي اعتمدت في الأساس على إعادة تشكيل المنطقة عبر إنشاء القواعد والموانئ العسكرية والدعم المالي السخي لحلفائها ووكلائها، وإحداث اختراق في منظومة تحالفاتها سواء الإقليمية أو الدولية، وحرمان جماعات الإسلام السياسي من الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها<sup>(66)</sup>. وبشكل عام، لعبت العديد من العوامل والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية دورًا مهمًا في تغيير السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

### المتغيرات الدولية

أما على الصعيد الدولي، فإن أحد الدوافع والأسباب الرئيسة وراء إعادة تقييم دوافع الإمارات التدخلية في السياسة الخارجية هو عدم اليقين بشأن استمرار التزام واشنطن بالأمن الإقليمي. وقد مثّل رحيل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب عن البيت الأبيض ضربة كبيرة لطموح الإمارات الإقليمية والدولي؛ فبعدما كان يعوّل محمد بن زايد على علاقاته الخاصة بدوائر صنع القرار في واشنطن، بات الأمر أكثر صعوبة مع وصول رئيس ينتمي للحزب الديمقراطي، وهو جو بايدن الذي لم يكن متحمسًا لسياسة أبوظبي في المنطقة مثل سلفه دونالد ترامب. فلدى وصول إدارة ديمقراطية إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/يناير 2021، تبثت توجهات في السياسة الخارجية تجاه المنطقة مغايرة لإدارة ترامب السابقة، منها حرصها على تهدئة التوترات في الإقليم، ودعم الوصول إلى تسوية للصراعات فيها، وتخفيف حدّة الاستقطابات في المنطقة، وبخاصة أن هذه التوجهات تتوافق مع توجهات أمريكية أكثر استراتيجية تتعلق بتخفيف البصمة العسكرية الأمريكية في المنطقة، والأهم تبلور تصور لدى دول المنطقة برمتها مفاده تراجع إمكانية الاعتماد على الدور الأمريكي لرعاية حالة التوازن بما يحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبعد مجيء إدارة الرئيس جو بايدن، ظهر أن هناك فتورًا أو سوء فهم وعدم تقارب في المصالح والأولويات الإماراتية والأمريكية حيال قضايا المنطقة. وفي هذا السياق، يرى الأستاذ المساعد

في كلية كينغز لندن، ديفيد روبرتس، أن «حسابات المخاطر بالنسبة إلى الإمارات تغيرت، مع احتمال تبني إدارة بايدن ردودًا ومواقف أكبر في ملفات عدّة، سواء في ما يتعلق باليمن أو خرق العقوبات في ليبيا»، واصفًا الأمر بأنه تخلّص من الجوانب الأكثر خطورة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات<sup>(67)</sup>.

وعلاوة على ذلك، فإن التطورات في أفغانستان بعثت رسالةً إلى أبوظبي مفادها أن النظام الإقليمي الأوسع أكثر هشاشةً مما يبدو. وأدت صور القوة العظمى المهزومة إلى إقناع قادة الإمارات، خاصةً الشيخ محمد بن زايد وأخاه مستشار الأمن الوطني الشيخ طحنون بن زايد، بأن البحث عن الأمن القومي وأمن النظام لا يمكن أن يعتمد على الدعم من واشنطن فقط. وبدلاً من ذلك، يتطلب الأمر من الإمارات أن تصبح أكثر واقعيةً في تكوين الشبكات والعلاقات في جميع أنحاء المنطقة<sup>(68)</sup>.

وثمة تقدير بأن واشنطن لم تتعامل بشكل مقبول مع الاعتداءات الحوثية على الإمارات، فشعرت الإمارات بخيبة أمل من تأخر الاستجابة الأمريكية وعدم كفايتها. كما أزال إدارة بايدن اسم جماعة أنصار الله في اليمن من قائمة التنظيمات الإرهابية، ولم تستجب واشنطن لطلب الإمارات، بعد هجمات الحوثيين عليها، إعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية. وعكست تصريحات السفير الإماراتي في الولايات المتحدة، يوسف العتيبة، مرحلة الاختبار التي تمر بها العلاقات الخليجية الأمريكية، حيث قال إن العلاقة بين بلاده والولايات المتحدة تمرّ بمرحلة «اختبار القدرة على تحمّل الإجهاد»، وذلك بعد سلسلة تباينات في المواقف بين الحليفين، آخرها حيل الغزو الروسي لأوكرانيا<sup>(69)</sup>. فقد أبرزت الحرب الأوكرانية حالة التوتّر في العلاقات الأمريكية الإماراتية، وأظهرت أن هناك تباينًا في مصالح البلدين وأولوياتهما بشأن إمدادات الطاقة، وأسعارها، وحجم الإنتاج، في ظل العقوبات الغربية على روسيا<sup>(70)</sup>.

وبرغم أن الإمارات تُعدّ شريكة للولايات المتحدة، فإنها لا تشارك دائمًا واشنطن وجهات النظر بشأن القضايا الدولية في ظلّ وضعها لمصالحها الوطنية في الاعتبار، ما يدفع أبوظبي إلى اتخاذ إجراءاتٍ تنحرف أحياناً عن السياسات الأمريكية الرئيسة<sup>(71)</sup>. وفي ظلّ شراكات الإمارات المتنوعة عبر عالم متعدّد الأقطاب بشكل متزايد، تبرع في موازنة القوى لضمان قدرتها على الحفاظ على سياسة خارجية مستقلة تهدف إلى تعزيز المصالح الإماراتية. ففي بعض الأحيان، تكون أجندة أبوظبي متوافقةً أكثر مع الدول غير الغربية وغير الخليجية مثل روسيا والصين. ونهج أبوظبي تجاه سوريا مثال بارز على ذلك. فبدلاً من اتخاذ نفس موقف الولايات المتحدة من بشار الأسد، فإن الإمارات أكثر توافقاً مع موقف موسكو وبكين، بأن «الأسد» زعيم شرعيّ. وتتشترك موسكو وأبوظبي في الكثير من الأشياء، عندما يتعلق الأمر بالآراء حول الحركات الإسلامية، بالإضافة إلى حماية بعض الأقليات الدينية والعرقية في سوريا.

وأعربت الإمارات عن عدم ارتياحها في السنوات الماضية بشأن ما تعتبره تراجعًا في التزام واشنطن بأمن شركائها في المنطقة، بينما وطدت أبوظبي علاقاتها بموسكو وبكين خلال العامين الماضيين. في الحقيقة، قوبلت الضغوط الأمريكية بخطوة إماراتية صينية أكثر تقدمًا تتمثل في تعاقد لبناء الصين قاعدة عسكرية في ميناء خليفة في أبوظبي، التي يشير مراقبون إلى أنها خطوة تمّ تعليقها على الأقل مؤقتًا.<sup>(72)</sup>

يزداد تنامي العلاقات بين الإمارات والصين بوتيرة متسارعة، حيث أسّست زيارة شي جين بينغ إلى أبوظبي عام 2018، وهي أول زيارة رسمية لرئيس صيني إلى دولة الإمارات منذ 30 عامًا، لمرحلة فارقة وجديدة من الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. كما قام الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بزيارة الصين في يوليو/تموز 2019، تلبيةً لدعوة الرئيس الصيني<sup>(73)</sup>. ويُعدّ التعاون الاقتصادي المشترك بين الإمارات والصين من الركائز الأساسية التي انطلقت منها شراكتها الاستراتيجية، حيث تُسهم الإمارات في طريق الحرير الاقتصادي، الذي يربط أسواقًا تشكل معًا 40 في المائة من إجمالي الناتج العالمي. كما تحتضن الإمارات 4200 شركة صينية، و356 وكالة تجارية صينية، وأكثر من 2500 علامة تجارية صينية مسجلة، فيما بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية في الإمارات 6.44 مليارات دولار بين عامي 2018 و2019<sup>(74)</sup>. ووصل حجم التبادل التجاري بين الإمارات والصين نحو 72.4 مليار دولار خلال عام 2021.<sup>(75)</sup> والجدير بالذكر أن توسّع العلاقات بين الإمارات والصين في السنوات الثلاث الماضية قد أثار قلق الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، نشرت صحيفة «وول ستريت جورنال» تقريرًا قالت فيه إن صفقة مقاتلات «إف-35» المتقدمة إلى الإمارات تواجه مخاطر في وقت توسّع فيه الإمارات من تعاونها العسكري والأمني مع الصين<sup>(76)</sup>. إلا أن أبوظبي لم تستجب لهذه التحذيرات، واستمرت في توسيع علاقاتها مع بكين، لا سيما على المستويين السياسي والاقتصادي.

وعلى صعيد موازٍ، تعززت علاقة روسيا بالإمارات بشكل كبير في السنوات الأخيرة. فإلى جانب تعاونهما في قطاعي الطاقة والدفاع، تقاربت مواقف روسيا والإمارات من الأزمات الإقليمية بشكل ملحوظ خلال العامين الماضيين. ويتجلّى هذا التقارب في اعتراف الإمارات بشرعية بشار الأسد، والدعم الروسي والإماراتي لهجوم حفتر على طرابلس، والمشاركة الدبلوماسية الروسية مع المجلس الانتقالي الجنوبي المتحالف مع الإمارات العربية المتحدة في اليمن. فقد يشير تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة التعاون مع الصين وروسيا، وتركيز المسؤولين الإماراتيين عليه إلى أنه حتى مع تغيير الحكومة في الولايات المتحدة ووصول الجمهوريين إلى السلطة، فإن أبوظبي لن تتقدّم نحو تقليص العلاقات مع بكين وموسكو.

وتستفيد الإمارات على أكمل وجه من التعددية القطبية المتزايدة في العالم، ومن الخصخصة الجيوسياسية المتزايدة لترسيخ دورها المتنامي على الساحة الدولية<sup>(77)</sup>. فالإمارات تنظر إلى روسيا على أنها لاعب مهم في الشرق الأوسط لسنوات قادمة، وقوة خارجية يمكن التكهن



بسياساتها بشكل أكبر من الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يعتقد أنور قرقاش أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي ظاهرة تاريخية حديثة نسبيًا، وهي اليوم تمرُّ بحالة أشبه ما تكون بالاختبار، في ظل بروز قوة أخرى طامحة لمنافسة الزعامة الأمريكية، وهي ليست بالضرورة منافسة سياسية أو عسكرية، بل اقتصادية وعلمية في شقٍّ كبيرٍ منها<sup>(78)</sup>. ويعتقد المدير العام لمركز دبي لبحوث السياسات العامة، محمد باهارون، أن أول مفتاح لفهم خريطة الإمارات الاستراتيجية هو مفهوم النظام العالمي المتشابك، الذي لا يرى العالم على أنه مبنيٌّ على أقطاب مكوّنة من مراكز قوى تدور حولها الدول في أفلاك، ولكنه نظام ترتبط فيه دول العالم ببعضها البعض كشبكة تستفيد من إحداها الأخرى. ويتضح ذلك جليًا في إصرار الإمارات على الاحتفاظ بعلاقاتها الأساسية. كما أنه لا يؤمن بالمعادلة الصفرية في العلاقات الدولية، حيث إن الاقتراب من حليف ما يمثّل ابتعادًا عن حليف آخر، وهي المعادلة نفسها التي حكمت علاقات الإمارات بالهند وباكستان، كما حكمت علاقاتها بإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وحتى علاقاتها بالصين وروسيا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى<sup>(79)</sup>.

وعلى العموم، هناك ثلاثة عوامل وراء تفضيل الإمارات لتعدّد القطبية بدلًا من سيطرة قطب وحيد حتى لو كان حليفًا استراتيجيًا وتقليديًا، وذلك بعد أن أثبتت العلاقات مع الولايات المتحدة أن المعيار الوحيد هو البرجماتية في أسوأ صورها. وتتمثّل هذه العوامل الثلاثة في الآتي؛ أولًا: تُفضّل الصين وروسيا التعامل مع الدول العربية من دون التدخل في شؤونها الداخلية، على عكس الولايات المتحدة التي اختارت دعم بعض المنظمات مثل جماعة الإخوان المسلمين. ثانيًا: باتت الصين قوة اقتصادية عالمية، وأحدثت ثورةً كبيرةً في المجال التكنولوجي، ولديها مشروع «طريق الحرير» الذي سيربط الشرق بالغرب، ومن ثمّ فهي لا تبحث عن مصالحها فقط، وإنما تدمج الدول الأخرى في مشروعاتها الدولية. كما أن روسيا تشترك مع دول الخليج في قضايا الطاقة (أوبك+)، وتسعى إلى سد وتغطية الفراغ الأمني الذي تركه التراجع الأمريكي في المنطقة. ثالثًا: لم يخدم انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي استقرار العالم، كما كان يُعتقد، وإنما أتاح لها فرض إرادتها على باقي دول العالم، خاصةً الدول العربية التي تمكّن بعضها من استدراك هذا الخلل، ورثب أوضاعه بطريقة أعطته مرونةً في التعامل مع التجاهل الأمريكي لاستقرار المنطقة، وحرّر قراراته السياسية من السيطرة الغربية، وجعله يختلف في ملفاتٍ ويتفق في أخرى<sup>(80)</sup>.

### المتغيرات الإقليمية

على الصعيد الإقليمي، يمكن القول إن المخاوف من التهديدات الإقليمية المتصاعدة مثّلت أحد أهم دوافع الإمارات لإجراء عملية إعادة فحص أدوات السياسة الخارجية. فالهجمات التي تعرضت لها العاصمتان السياسية والاقتصادية لدولة الإمارات، كانت تُظهر فعليًا المخاوف التي دفعت الشيخ محمد بن زايد إلى اتخاذ قرار تغيير أدوات سياسته الخارجية.

وتشير تقديرات موقف إلى أن البداية الأساسية لهذا التغيير تمثلت فيما حدث خلال أيلول/سبتمبر 2019، حين استهدفت هجمات -يرجح أنها بطائرات بدون طيار- منشآت معالجة النفط السعودية في بقيق وخريص. في هذا الإطار، أدركت النخبة السياسية الإماراتية أن الانخراط في نزاعات المنطقة قد يقود التهديدات إلى التراب الإماراتي. وبحسب مستشار السياسة الخارجية الإماراتي أنور قرقاش، فإن الهجوم أقنع قادة الإمارات بأن زيادة التوثر في المنطقة ونهج التصعيد أو المواجهة من شأنه أن يورط البلاد في صراعاتٍ طويلة الأمد. إن هذا التصور المستقبلي أدى بالنخبة السياسية للجوء إلى مراجعة شاملة، نتج عنها تبني نهج جديد قائم على الاتجاه لكبح عدوانية قطاع من أدوات السياسة الخارجية الإماراتية<sup>(81)</sup>.

والتغير الثاني على المستوى الإقليمي هو توّصل أغلب الدول في المنطقة إلى أن الاستقطابات الإقليمية أضرت باستقرار المنطقة، وأثرت في الموارد السياسية والاقتصادية لجميع هذه الدول، والأهم أن تلك الاستقطابات دخلت مرحلة الجمود بحيث لم تعد تحقق أهدافاً أو مصالح جديدةً لجميع الأطراف؛ لذا كان الدفع نحو المصالحة الخليجية في قمة الغلا التي انعقدت في كانون الثاني/يناير 2021، وبدء الحوارات الثنائية التركية السعودية، والتركية المصرية، والإيرانية الإماراتية، والإيرانية السعودية. كما لا يمكن إغفال مُتغير مهم، وهو توقيع الإمارات اتفاق إبراهيم مع إسرائيل في أيلول/سبتمبر 2020، وهو الاتفاق الذي تُنظر إليه الإمارات بمنزلة مقاربة جديدة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط تركز على أسس الحوار والبناء على المصالح المشتركة وهدف ازدهار الشعوب<sup>(82)</sup>.

### المتغيرات المحلية والاقتصادية

على الصعيد المحلي، لعبت عدّة متغيرات دورًا رئيسًا في مراجعة الإمارات لسياساتها الخارجية، وإجراء استدارة فيها. فأحد الدوافع الداخلية والأسباب الرئيسة وراء إعادة تقييم دوافعها التدخلية في السياسة الخارجية على هذا النحو هو أن الإمارات قد حققت على نحو واضح إنجازات محدودة ومتواضعة في هذه الملفات كافة، وهو الأمر الذي دفع على الأرجح صناع القرار في أبوظبي إلى التساؤل حول جدوى هذه السياسات في ظل عوائدها الاستراتيجية المحدودة، والتكاليف المالية الباهظة التي تنفق عليها. وبعبارة أخرى: يُعدّ العامل الاقتصادي أحد المُحركات الرئيسة، وأهم دوافع التغيير في السياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه الصراعات الإقليمية.

ولطالما استخدمت دولة الإمارات ثروتها النفطية لتصبح واحدةً من أهم محركات السياسة الإقليمية، وبين أكثر دول الإقليم انخراطًا في عددٍ من بؤر الصراع في المنطقة بما فيها الصراعات المسلحة، رغم كونها دولة صغيرة، مما دفع الجنرال جيمس ماتيس، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، إلى وصفها بـ«أسبرطة الصغيرة». لكن الدولة تطمح الآن إلى أن تكون أقرب

إلى «سنغافورة الصغيرة»، بحسب حديث مسؤول إماراتي إلى مراسل الواشنطن بوست ديفيد إغناطيوس. وهو تلخيص جيد للرؤية الجديدة التي تقوم إجمالاً على تجنّب الانخراط المباشر في النزاعات، وتعزيز مظاهر التحول إلى مركز مالي عالمي، متقدّم في مستوى العولمة. هذا التحول عبّر عنه سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، بلغة أكثر غموضاً، قائلاً: «لقد تغيّرت نظرتنا، نرى العالم بشكل مختلف قليلاً»<sup>(83)</sup>.

وفي سياق متصل، أعلنت الإمارات أخيراً إعادة تقييم سياستها الخارجية، وتعهّدت بالتخلي عن سياسة التدخل في الصراعات، وإعادة التركيز على الاقتصاد، مستهدفةً استثمارات بقيمة 150 مليار دولار من خلال روابط أعمق مع الاقتصادات سريعة النمو<sup>(84)</sup>. تحاول الإمارات تغيير سياستها الأمنية الخارجية في المنطقة إلى سياسة دبلوماسية وتصفير المشاكل، حيث أعادت الإمارات مؤخراً التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية بعد الانسحاب من الصراعات الإقليمية<sup>(85)</sup>. يرجع هذا التحول في السياسة الخارجية الإماراتية إلى تراجع الاقتصاد بسبب سياسة التدخل في صراعات المنطقة. ويعتقد أنتوني كوردسمان، أستاذ كرسي أرييه بورك في الشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، «أن الإنفاق العسكري الهائل في المنطقة على مدى السنوات القليلة الماضية لم يجلب الكثير من المكاسب الأمنية للإمارات، بل وضع اقتصادها في حالة انكماش»<sup>(86)</sup>. ويحتمل أن تكون إمارة دبي هي التي دفعت أبوظبي من أجل مراجعة السياسات الخارجية للدولة، التي تركت الإمارات في خلافٍ مع قائمة متزايدة من الأعداء. وقال جيم كرين، مؤلف كتاب «مدينة الذهب: دبي وحلم الرأسمالية»، في تصريحات لوكالة بلومبيرغ: «إن سياسة أبوظبي المتمثلة في التدخل في الصراعات كان لها تأثير سيئ في الاقتصاد. لقد أدركوا أن هذه ليست استراتيجية ناجحة»<sup>(87)</sup>.

وأدت السياسات الإقليمية للإمارات، بما في ذلك تورطها في حربي اليمن وليبيا والتوترات مع قطر وتركيا، إلى تقليص الأمن، لا سيما أمن الاستثمار في الإمارات. بمعنى آخر: اتبعت الإمارات نهجاً جديداً بإعادة النظر في سياستها الخارجية بعد أن تكبدت خسائر فادحة من تورطها في الصراعات الإقليمية<sup>(88)</sup>. حيث كان لسياسة أبوظبي العدوانية تأثير سلبي في اقتصاد الإمارات بأكملها<sup>(89)</sup>. فقد أنفقت الإمارات مبالغ طائلة في سوريا وليبيا واليمن خلال السنوات القليلة الماضية لشراء أسلحة ودفعت رواتب المقاتلين وتمويل القنوات والمواقع والصحف التابعة لها في تلك البلدان<sup>(90)</sup>. وعندما انضمت الإمارات إلى السعودية ومصر والبحرين في مقاطعة قطر في عام 2017، خسر الإماراتيون ما لا يقل عن 3.5 مليارات دولار من التجارة السنوية بين عشية وضحاها، وحُرمت الشركات التي تتخذ من الإمارات مقراً لها من الفرص في بناء الملاعب والطرق مع استعداد جارتها لتنظيم مونديال 2022. واضطرت قطر، التي اشترت في السابق معظم مواد البناء من الإمارات، إلى إيجاد موردين آخرين، وإعادة توجيه الشحنات إلى الموانئ العمانية. وتراجعت التجارة مع تركيا بنسبة 44 في المائة عام 2018، بسبب الخلافات بينهما على دعم الجماعات الإسلامية والصراع في ليبيا<sup>(91)</sup>.

لكن تُدشّن الإمارات العقد الثالث من هذه الألفية بالانفتاح على خصومها ومنافسيها، ضمن نهج جديد يقوم على بناء الجسور مع المحيط، وخفض التصعيد وانتهاج سياسة صفر مشاكل مع الجيران والأطراف الإقليمية، وذلك لتجئب أيّ مواجهات جديدة في المنطقة بينما تسعى أبوظبي إلى التركيز على اقتصادها في مرحلة ما بعد جائحة كورونا<sup>(92)</sup>. فبعد أن ضرب وباء كورونا اقتصاد الدولة الخليجية المرتبط بالتجارة العالمية، تحوّل تركيز الإمارات من التدخل الخشن، بما في ذلك التدخلات العسكرية، إلى الدبلوماسية الاقتصادية. ونتيجةً لذلك، يُقيّم الدبلوماسيون وعمل السفارات الإماراتية بالخارج بشكل أكبر بناءً على قدرتهم في جذب الاستثمار إلى دولتهم المعتمدة على النفط.

في الواقع، تتطلّع الإمارات إلى إعادة تصميم نموذجها الاقتصادي بعد جائحة كورونا؛ حيث تريد الإمارات، كالعديد من دول الخليج، تقليل اعتمادها على النفط. وكما هو معروف، فإن العديد من دول الخليج لديها مثل هذه الرؤية، ومن هذا المنطلق يريدون زيادة حصة الإنتاج غير النفطي في اقتصاداتهم المعتمدة اعتمادًا كبيرًا على النفط. وفي هذه المرحلة، يبدو جليًا التركيز على الحلول الدبلوماسية، وعلى توظيف القوة الناعمة خدمةً لتوسيع المصالح الاقتصادية والشراكات التجارية للدولة، لا سيما في ظل إطلاق دولة الإمارات استراتيجياتها للخمسين عامًا المقبلة. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أصدر الرئيس الإماراتي الراحل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان قرارًا بشأن اعتماد المبادئ العشرة لدولة الإمارات للخمسين عامًا القادمة<sup>(93)</sup>. وتتضمّن هذه المبادئ السياسة الخارجية للإمارات، التي أشارت إلى أنها «أداة لخدمة الأهداف الوطنية العليا، وعلى رأسها المصالح الاقتصادية لدولة الإمارات. هدف السياسة هو خدمة الاقتصاد، وهدف الاقتصاد هو توفير أفضل حياة لشعب الإمارات».

وترسم وثيقة «مبادئ الخمسين» عشرة مبادئ أساسية، من بينها ستة مبادئ تحدّد بشكل مباشر معالم السياسة الخارجية لدولة الإمارات وتوجّهاتها والتزاماتها وقيمها ومهامها خلال الأعوام الخمسين القادمة، وهو أمر يعكس مدى الاهتمام بريادة الإمارات عالميًا وترسيخ مكانتها الإقليمية والدولية خلال الفترة القادمة<sup>(94)</sup>. أما في المبادئ الثلاثة الأولى من المبادئ العشرة للإمارات للخمسين عامًا المقبلة، فإنها تسعى إلى ضمان استمرار تجربتها التنموية بوتيرة أكثر تنوعًا؛ نظرًا لتغيّر طبيعة التحديات، وهو ليس هاجسًا إماراتيًا فقط، وإنما يؤرق كل دول الإقليم والعالم، لا سيما في ظل تداعيات جائحة كورونا. لذا تحرص الإمارات على زيادة التعاون مع الجميع، من مدخل تجميع المصالح الاقتصادية وتجئب الصداقة في التعامل أو استثارة الآخرين. فيما توجه جهودها نحو التنافس على تحقيق التقدّم والتميز، ما سيفضي تلقائيًا إلى تثبيت وتأكيد الانطباع بأنها دولة أهل للثقة في المجتمع الدولي.

خلاصة القول: إن رؤية الإمارات ومنطلقاتها في تحديد دورها الإقليمي والدولي وممارسته خلال عام 2022 تستند إلى المبادئ العشرة التي أعلنتها الدولة باعتبارها مرجعية أساسية لها،

حيث ستكون هذه المبادئ دليلاً ومرشدًا للإمارات في تحركاتها الدبلوماسية الخارجية، لتؤكد إيمان القيادة الإماراتية بأن نموها الاقتصادي يعتمد على استقرار المنطقة، الذي سيعزز بدوره مكانة الدولة كحاضنة للاستثمارات الأجنبية<sup>(95)</sup>، لا سيما أن دولة الإمارات العربية المتحدة تطمح إلى أن تكون العاصمة التجارية والاقتصادية للمنطقة، وأن تكون مكونًا مهمًا في مشروع «حزام واحد، طريق واحد»، إلى جانب رفع مكانتها في المنطقة من خلال العلاقات المعقدة التي طوّرتها مع قوى إقليمية مهمة مثل تركيا وإيران ومصر. لذلك، فإن نهج تصفير المشاكل لا يقوم فقط على طي صفحة النزاعات ومحاولة التوصل إلى تفاهات أمنية وسياسية، ولكن بالأساس تحصين هذه العلاقات الجديدة عن طريق نسج روابط تجارية واستثمارية واسعة تجعل من شبكة المصالح بين الإمارات والأطراف الأخرى أكثر قوة للدرجة التي تضمن صمودها في مواجهة أي تباين في السياسات الإقليمية أو تعارض المصالح في بعض الملفات. على هذا، فقد أعلن وزير التجارة بدولة الإمارات، ثاني الزبدي، أن بلاده ستتابع برنامجًا زمنيًا نشطًا للتفاوض على اتفاقيات اقتصادية شاملة مع ثماني دول تريد تعميق الروابط التجارية معها، وتأمل في التوصل إلى هذه الاتفاقيات خلال عام، وهذه الدول هي: المملكة المتحدة، وكوريا الجنوبية، والهند، وتركيا، وإثيوبيا، وكينيا، وإندونيسيا، وإسرائيل<sup>(96)</sup>.

وفي سياق الحديث المتصل عن العوامل الموضوعية، فإن واحدًا من التفسيرات لهذه السياسة البراغماتية الجديدة هو زيادة نفوذ إمارة دبي في السياسة الخارجية على حساب إمارة أبوظبي. فقد كان أمير دبي محمد بن راشد آل مكتوم رافضًا على الدوام للسياسة الحازمة والمتشددة التي تتبعها أبوظبي. وعلى العموم، تعطي مراجعة إماراتية واسعة للسياسة الخارجية الأولوية لتوسيع الشراكات التجارية، ومحاولة جني منافع سياسية وأمنية بانتهاج الحوار والتهدئة، والتخفيف من سياسة الانتشار العسكري والمحاور.

في الحقيقة، إن دينامية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتغيير نهجها في مناطق الصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك ليبيا واليمن وسوريا، ستسمح للإمارات بالاستثمار في هذه البلدان في المستقبل. ومن ناحية أخرى، سيؤدي ذلك إلى توسيع علاقات الإمارات وزيادة التعاون الاقتصادي مع الجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى، كتركيا وقطر وإيران. ومن الجدير بالذكر أن دولة الإمارات تحاول توظيف إمكاناتها الاقتصادية في خدمة مشاريعها السياسية، لكي تصبح صاحبة ثقل سياسي ليس فقط على مستوى الخليج، وإنما في منطقة الشرق الأوسط كاملة.

## الخاتمة

مع بداية اندلاع الثورات العربية التي عُرفت باسم الربيع العربي، أعادت دول الخليج، بما في ذلك الإمارات، هيكله توجهاتها في السياسة الخارجية عدّة مرات. وفي أعقاب الاضطرابات الإقليمية، حاولت الإمارات، التي أبدت سابقاً اعتدالاً وضبطاً للنفس في سياستها الخارجية، أن تتولّى دور اللاعب المهم في الشرق الأوسط. فبعد الثورات العربية، تخلّت الإمارات عن الدبلوماسية الحذرة واتبعت السياسة الخارجية التدخلية التي اتبعت على نطاق واسع على إثر تدهور الحالة الصحية لرئيس دولة الإمارات السابق الشيخ خليفة بن زايد في عام 2014؛ لأنه منذ ذلك الحين، أصبح محمد بن زايد يدير السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتحت قيادة نجل زايد الثالث، طوّرت الإمارات سياسة خارجية عدوانية، حيث شاركت أبو ظبي عام 2013 في الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي، ثم تدخلت عسكرياً في ليبيا عام 2014، واليمن عام 2015. كما افتتحت قاعدة عسكرية في منطقة القرن الأفريقي، وفي جزيرة سقطرى اليمنية. وفي عام 2017، بدأ حصار قطر الذي أسهمت فيه السعودية والبحرين. هذه الدبلوماسية، التي أكسبت الإمارات لقب «أسبرطة الصغيرة» كانت لها نتائج مختلطة وأحياناً كارثية، الأمر الذي أجبر محمد بن زايد، خلال السنوات الثلاث الماضية، على التراجع<sup>(97)</sup>.

وتضافرت عوامل مختلفة دفعت الإمارات باتجاه «ضبط مستوى العدوانية»، والتحول في السياسة الخارجية. فمع هدوء الاضطرابات التي أعقبت ثورات الربيع العربي، وفقد الإسلاميين نفوذهم في أنحاء المنطقة، أصبحت أبو ظبي أكثر راحةً، وبدأت في تغيير سياستها. وعلاوة على ذلك، فقد باءت معظم المحاولات الإماراتية للتدخل في دول الربيع العربي بالفشل، ليس هذا فحسب، بل وأفسدت سمعتها بدلاً من ذلك<sup>(98)</sup>. فعلى سبيل المثال، كان لتصدير المنافسات الخليجية الإماراتية إلى أفريقيا ومغامرات الإمارات العسكرية عواقب مزعجة للاستقرار، مما جعل أبو ظبي لا تحظى بشعبية بين بعض السكان المحليين<sup>(99)</sup>.

وفي غضون ذلك، شهد مطلع عام 2021 تهديداً واضحاً في عددٍ كبيرٍ من الملفات التي كانت الإمارات حاضرة فيها جميعاً بسبب مغامرات ولي عهد أبو ظبي السابق محمد بن زايد في ظل دعمٍ أمريكيٍّ غير محدودٍ وصل إلى أقصى درجاته إبان حكم الرئيس السابق دونالد ترامب. هذه التهديداً نجم عنها حلُّ الأزمة الخليجية بعد اتفاق العلاء، ووصل الصراع الليبي أيضاً إلى مرحلة ما قبل الحل النهائي بسبب انسحاب الإمارات من المشهد، ولو بشكل مؤقت، من خلال التوصل إلى حكومة وحدة وطنية، كما تنتظر البلاد انتخابات رئاسية لأول مرة منذ اندلاع الثورة الليبية<sup>(100)</sup>. وتعدُّ الإمارات الدولة الأكثر مرونةً وواقعيةً في الشرق الأوسط، وإن كان لا يمكن التنبؤ بخطواتها في بعض الأحيان. وهذا واضح من نهجها ليس فقط في سوريا، ولكن أيضاً في اليمن. وفي الآونة الأخيرة، انسحبت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات فجأةً من ساحل البحر الأحمر، لإنهاء الصراع هناك. وفي عام 2019، سحبت الإمارات أيضاً قواتها من البلاد؛ بدعوى أنها حققت هدفها العسكري.

وعلى العموم، يخدم خطاب صفر المشاكل الذي تبنته الإمارات، إلى حدّ ما، مصالح أبو ظبي في استعادة سمعتها الدولية التي شوّهتها سنوات من التدخلات المثيرة للجدل، بما في ذلك دور الإمارات في اليمن وليبيا. كما أنه يغذي التوقع العام للإمارات باستخدام الدبلوماسية والقوة الناعمة، لا سيما أنها تتولّى مقعدها غير الدائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفترة من عام 2022 إلى عام 2023.

وجدير بالذكر أن سياسة صفر مشاكل وتدوير الزوايا أو حتى تقليص الوجود العسكري الإماراتي من الصراعات الإقليمية لا تشير إلى أن أبو ظبي قد تخلّت عن أهدافها وثوابتها في السياسة الخارجية، بل من المحتمل أن تستخدم وسائل أخرى وتركز على تنويع محفظتها الدبلوماسية من خلال مبادرات القوة الناعمة التي ستساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والجيوسياسية. وبعبارة أخرى: يعكس التغيير في السياسة الخارجية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة تغييرًا في رؤيتها للمخاطر المقبلة، لكنه لا يعني بالضرورة تغييرًا جوهريًا في استراتيجياتها<sup>(101)</sup>. وفي هذا الصدد، يعتقد أندرياس كريغ، المحاضر بكلية الدراسات الأمنية في كينغز كوليدج لندن، أنه «حتى لو تمّ تقليص القوات الإماراتية على الأرض في اليمن وليبيا، فلا ينبغي أن يكون هناك أيُّ توهم بأن سياسة الدولة الخليجية سياسة تقليص للقوة، بل ترسيخ لهذه القوة بوسائل أخرى»<sup>(102)</sup>. وفي اليمن على سبيل المثال، لا تزال الإمارات ملتزمة بدعم الانفصاليين في الجنوب، وتسيطر على المليشيات والجماعات المسلحة هناك. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من أعضاء المجلس الرئاسي هم حلفاء للإمارات، وسيواصلون دعم مصالح أبو ظبي في اليمن في المستقبل. وبالرغم من تقليص الإمارات وجودها العسكري في ليبيا، تواصل الشبكة البديلة ضمان تحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، تواصل أبو ظبي السعي للحصول على دور في المستقبل السياسي للبلاد من خلال الشخصيات السياسية المتحالفة معها. وفي سوريا أيضًا، تحاول الإمارات زيادة نفوذها السياسي من خلال توسيع العلاقات السياسية وتعزيزها مع نظام بشار الأسد، بالإضافة إلى الاستثمار في فترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار في سوريا.

في النهاية، يمكن القول إنه رغم وفاة الشيخ خليفة بن زايد، لن يكون هناك تغيير كبير في السياسة الخارجية الإماراتية، حيث يحكم محمد بن زايد الإمارات منذ عام 2014 على الأقل عندما أصيب الشيخ خليفة بجلطة دماغية. وفيما يتعلّق بمستقبل السياسة الخارجية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، يجب ذكر بعض النقاط. أولاً: على الرغم من تبني سياسة صفر مشاكل في السياسة الخارجية للإمارات، فإنها لن تغير من عدائها للتيارات الإسلامية، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين والحوثيين وحزب الله. وبالنظر إلى النهج السياسي للتحب الحاكمة، ترى الإمارات العربية المتحدة في الأحزاب السياسية الإسلامية تهديدًا لأمنها القومي. ويعارض محمد بن زايد أيّ نوع من الحركات الإسلامية، سواء كانت بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، أو بقيادة حزب الله، أو بقيادة جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك، فإن عداوته

للإخوان المسلمين أعمق من أي تيار إسلامي آخر؛ لأن الإمارات تعتقد أن الإخوان المسلمين يشكلون تهديدًا للوضع السلطوي التقليدي القائم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ثانيًا: بعدما عملت الإمارات العربية المتحدة طوال سنواتٍ على فرض قوتها العسكرية في الخارج على نحوٍ مثيرٍ للجدل، تعتمد الآن إلى تسريع حركتها الدبلوماسية مع التركيز على وجه الخصوص على أمن الملاحة البحرية. والحال هو أن دبلوماسية المضايق أصبحت الآن في صلب السياسة الخارجية الإماراتية. ويتيح هذا التركيز على الشؤون البحرية للإمارات تحقيق أهدافها الوطنية والعالمية على السواء، من خلال إرساء توازنٍ بين طموحاتها على صعيد نشر نفوذها من جهة، وبين صورتها الدولية من جهة أخرى. حيث تركز دبلوماسية المضايق التي تنتهجها الإمارات على ثلاثة مضايق بحرية: هرمز وباب المندب والسويس، وتجمع بين ثلاثة أبعاد متكافلة في السياسات: الحضور على مستوى الأمن البحري، والحوار البراجماتي والمؤسسي بشأن أمن الملاحة البحرية، والاستثمارات الاقتصادية الجغرافية حول المجاري المائية الحيوية<sup>(103)</sup>. وفي هذا السياق، يقول غويدو شتاينبيرغ من المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية: إن الإمارات «مهمة بشكل كبير بالسيطرة على الطرق البحرية من خليج عدن إلى البحر الأحمر، وقد سيطرت على عدّة موانئ وجزر يمنية، ومن ثمّ فقد أسّست لنفسها إمبراطورية بحرية صغيرة بين خليج عمان والبحر الأحمر، وعززت موقعها كقوة إقليمية في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي»<sup>(104)</sup>. ثالثًا: ستحاول الإمارات الحفاظ على علاقاتها مع جميع الدول وموازنتها في الوقت نفسه، بل حتى مع القوى المتنافسة، والدول التي لها مصالح ووجهات نظر مختلفة. وأوضح مثال على ذلك يتعلّق بإيران وإسرائيل المنافسين اللدودين، وروسيا حتى أوكرانيا، والصين حتى الولايات المتحدة الأمريكية.



## المراجع

١. سمية نصر، «دولة الإمارات: من صيد اللؤلؤ إلى قوة إقليمية»، بي بي سي نيوز عربي، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59476252>
٢. Yoel Guzansky, "Changes in United Arab Emirates Foreign Policy: Significance for Israel and the Region", /June 1, 2021, available at: <https://www.inss.org.il/publication/uae-foreign-policy>
٣. يوسف حمود، «توجه جديد.. ما أبرز تحولات الإمارات في سياساتها الخارجية؟»، الخليج أونلاين، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ على الرابط: <http://khaleej.online/Eon4zjB>
٤. كريستيان كوتس أولريخسن، «الإمارات العربية: تحولات القوة والدور»، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٧، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/06/170608103329366.html>
٥. Khalid Almezaini, **The UAE and Foreign Policy Foreign Aid, Identities and Interests**, New York, Routledge, 2012, P 123
٦. كريستيان كوتس أولريخسن، المصدر السابق.
٧. Kristian Coates Ulrichsen "Transformations in UAE's Foreign Policy", June ٨, ٢٠١٧, available at: <https://studies.aljazeera.net/ar/node/1028>
٨. Gregory Gause, "A Century in Thirty Years: Sheikh Zayed and the United Arab Emirates", **Middle East Policy**, Number 1999, VI, 26–8.
٩. كريستيان كوتس أولريخسن، المصدر السابق.
١٠. Kate Kizer, "The UAE's Dominant Role in Trump-Era Foreign Policy", *The American Prospect*, August 2, 2019, available at: <https://prospect.org/world/uae-s-dominant-role-trump-era-foreign-policy>
١١. Kenneth Katzman, "The United Arab Emirates (UAE): Issues for U.S. Policy", Congressional Research Service, May 10, 2022, available at: <https://www.refworld.org/pdfid/595f590b4.pdf>
١٢. Michael Young, "Punching Above Its Weight", June 29, 2020, available at: <https://carnegie-mec.org/diwan/82200>
١٣. Rory Miller & Harry Verhoeven, "Overcoming smallness: Qatar, the United Arab Emirates and strategic realignment in the Gulf", **International Politics**, Volume 57, 2019: P3
١٤. كريستيان كوتس أولريخسن، المصدر السابق.
١٥. Abdul-Monem Al-Mashat, "Politics of Constructive Engagement: The Foreign Policy of the United Arab Emirates" In Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, **The Foreign Policies of Arab States: The Challenge of Globalization**, Cairo: The American University in Cairo Press, P. 462, 2001
١٦. Robert F. Worth, "Mohammed bin Zayed's Dark Vision of the Middle East's Future", Jan. 9, 2020, available at: <https://www.nytimes.com/2020/01/09/magazine/united-arab-emirates-mohammed-bin-zayed.html>
١٧. Zvi Bar'el, "Is UAE's Mohammed Bin Zayed a Machiavelli, Mussolini or Both?", Aug 21, 2020, available at: <https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-is-uae-s-mohammed-bin-zayed-a-machiavelli-mussolini-or-both-1.9091386>
١٨. Sanam Vakil, "Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism", September 2018, Chatham House, available at: <https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-09-13-iran-gcc-vakil.pdf>
١٩. Zainab Fattah, Lin Noueihed, Sylvia Westall, "UAE Steps Back From Wars as Biden Reasserts Mideast Role", March 1, 2021, available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-28/uae-steps-back-from-foreign-wars-as-biden-reasserts-mideast-role>
٢٠. Emma Soubrier, "What's Behind the UAE's 'Shuffle' Diplomacy?", Feb 19, 2021, available at: <https://ag-siw.org/whats-behind-the-uaes-shuffle-diplomacy>
٢١. «هل رفعت الإمارات الشارة البيضاء لـ«بقاء» بشار الأسد؟»، المهرة بوست، ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، على الرابط: <https://almah-rahpost.com/news/5187>

٢٢. عبيده عامر، «ديناميات السياسة الخارجية الإماراتية تجاه الصراع السوري»، مركز الجزيرة للدراسات، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على الرابط: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4881>
٢٣. هشام الدريوش، «هل خرجت الإمارات من العباءة السعودية في سوريا؟»، دويتشه فيله، ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، على الرابط: <https://2u.pw/XtapM>
٢٤. وحدة الدراسات السياسية، «التطبيع الإماراتي مع النظام السوري: خلفياته وأهدافه»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Normalisation-with-the-Assad-Regime-in-Syria.aspx>
٢٥. كامل صقر، «شرطة الإمارات تستجيب لطلب الداخلية السورية تسليمها ممولاً للإرهاب»، جريدة القدس العربي، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على الرابط: <https://2u.pw/J6GGP>
٢٦. علي نجات، «أسباب وتداعيات التقارب الإماراتي السوري»، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.mcsr.net/news711>
٢٧. William Roebuck, "Gulf Reengagement With Syria: Heading Into the Wall", Aug 10, 2021, available at: <https://agsiw.org/gulf-reengagement-with-syria-heading-into-the-wall>
٢٨. Jonathan Fenton-Harvey, "Defying Washington, the UAE Seeks Further Arab Normalization of Assad", Nov 11, 2021, available at: <https://insidearabia.com/defying-washington-the-uae-seeks-further-arab-normalization-of-assad>
٢٩. ألجي حسين، «هل يشكل التقارب الإماراتي السوري محاولة لتقليص النفوذ الإيراني»، إرم نيوز، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.aremnews.com/news/arab-world/gcc/2353098>
٣٠. Hilal Khashan, "The UAE's Quest to Rehabilitate the Syrian Regime", November 18, 2021, available at: <https://geopoliticalfutures.com/the-uaes-quest-to-rehabilitate-the-syrian-regime>
٣١. «التطبيع مع النظام السوري.. مآرب أبو ظبي من التقارب مع الأسد»، الخليج الجديد، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://thenewkhalij.news/article/248717>
٣٢. «بتقليص نفوذ إيران في سوريا.. تطبيع العرب مع نظام الأسد يخدم مصالح إسرائيل»، الخليج الجديد، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://thenewkhalij.news/article/249125>
٣٣. Ariel Kahana, "Focus of tripartite summit: Syria's potential return to Arab League", March 3, 2022, available at: <https://www.israelhayom.com/2022/03/23/focus-of-tripartite-summit-syrias-potential-return-to-arab-league>
٣٤. عبيده عامر، المصدر السابق.
٣٥. طه العاني، «تأخذ بعدًا اقتصاديًا.. ما أسباب تسارع لقاءات الإمارات ونظام الأسد؟»، الخليج أونلاين، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط: <http://khaleej.online/ekdX54>
٣٦. «الإمارات وسوريا تبحثان أطر تطوير العلاقات الاقتصادية وتوسيع آفاقها»، البيان، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-10-05-1.4263207>
٣٧. محمود عبد اللطيف، «بن زايد يفتح طريق العرب: موسم العودة إلى سوريا»، صحيفة الأخبار، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://al-akhbar.com/Syria/322862>
٣٨. Ben Fishman, "Can Turkey and the UAE Help Break Libya's Deadlock?", Mar 14, 2022, available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/can-turkey-and-uae-help-break-libyas-deadlock>
٣٩. Tarek Megerisi, "Geostrategic Dimensions of Libya's Civil War", May 18, 2020, Africa Security Briefs, NO. 37, available at: <https://africacenter.org/publication/geostrategic-dimensions-libya-civil-war>

٤٠. علي نجات، «بحران در شمال أفريقيا و تشديد رقابت ائتلافها»، (الأزمات في شمال أفريقيا واشتداد المنافسة بين التحالفات)، مركز الدراسات الإستراتيجية للرئاسة الجمهورية، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، على الرابط: <https://www.css.ir/fa/content/114845>
٤١. Tarek Megerisi, Former source.
٤٢. عبد الله الشريف، «أوراق الإمارات في ليبيا.. حفترو وسياسيون وإعلاميون»، العربي الجديد، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، على الرابط: <https://2u.pw/150qc>
٤٣. عبد الرحمن أسعد، «المنفذ حفترو.. الإمارات تدعم قوتها الاقتصادية بإفكار ليبيا»، الخليج أونلاين، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: <http://khaleej.online/jrb1Qq>
٤٤. «السراج: الإمارات نقلت ٦٢٠٠ طن من الأسلحة لحفترو منذ يناير»، الخليج أونلاين، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٠، على الرابط: <http://khaleej.online/RnmamV>
٤٥. «تقرير للأمم المتحدة: الإمارات صعدت من شحنات الأسلحة لحفترو»، الخليج أونلاين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، على الرابط: <http://khaleej.online/WYQKON>
٤٦. «إنفاق الإمارات على الحروب الخارجية وتعاضم مأساة الدولة الاقتصادية»، إيما سك، ٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.emasc-uae.com/news/view/17931>
٤٧. عبد الله الشريف، المصدر السابق.
٤٨. إحصان الفقيه، «أموال الموت الإماراتية.. إلى أين؟»، الأناضول، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://2u.pw/jzGbt>
٤٩. «دعم الإمارات لحفترو.. كيف تستدرج أبوظبي سودانيين وتدفعهم للقتال في ليبيا؟»، تي.آر.تي، ٣ أيار/مايو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://2u.pw/wrIk2>
٥٠. عبد الله الشريف، المصدر السابق.
٥١. «بلومبيرغ: الإمارات أنهت تواجدها العسكري تمامًا في ليبيا»، الخليج أونلاين، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢١، على الرابط: <http://khaleej.online/RwdNJ4>
٥٢. «الولايات المتحدة تطلب السحب الفوري للقوات الروسية والتركية من ليبيا واحترام سيادة البلاد»، فرانس ٢٤، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/1n44Z>
٥٣. يوسف حمود، «مع وصول بايدن ومرونة الفرقاء.. هل اقترب حل الأزمة الليبية؟»، الخليج أونلاين، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، على الرابط: <http://khaleej.online/nxnBEK>
٥٤. «الإمارات تدعو إلى جهود دولية لدعم الانتقال الليبي»، الخليج، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/TQC2r>
٥٥. Ben Fishman, Former source.
٥٦. Financial Times, "UAE resets a decade of muscular foreign policy", 7 June 2021, available at: <https://www.ft.com/content/c9c4bc12-696f-42f0-b0a9-00b2affd666b>
٥٧. Gregory D. Johnsen, "The UAE's Three Strategic Interests in Yemen", Feb 24, 2022, available at: <https://agsiw.org/the-uaes-three-strategic-interests-in-yemen>
٥٨. Gregory D. Johnsen, Former source.
٥٩. «الدور الإقليمي الإماراتي: حصاد فراغ القوة»، صحيفة الاستقلال، ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، على الرابط: <https://2u.pw/Lw2GK>
٦٠. محمد راجح، «الإمارات تواصل اختطاف موانئ اليمن»، العربي الجديد، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://2u.pw/dXiRk>
٦١. يوسف حمود، «إجراءات مكثفة.. ما سير منع الإمارات اليمنيين من دخول سقطرى؟»، الخليج أونلاين، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، على الرابط: <http://khaleej.online/mqwp23>
٦٢. علي نجات، «تغيير معادلات جنغ يمن و سناريوهاي پيش روی عربستان»، (تغيير معادلات الحرب في اليمن والسيناريوهات السعودية)، مركز الدراسات الاستراتيجية للرئاسة الجمهورية، تموز/يوليو ٢٠١٩، على الرابط: <https://www.css.ir/fa/content/114839>
٦٣. Stasa Salacanin, "Is the Emerging UAE Maritime "Empire" Under Threat?", May 5, 2022, available at: <https://insidearabia.com/is-the-emerging-uae-maritime-empire-under-threat>

٦٤. «تشكيل مجلس الرئاسة اليمني: تهدئة إقليمية واستمرار الصراع المحلي»، أسباب، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، على الرابط: <https://2u.pw/dCgyB>
٦٥. Sami Hamdi, "KSA and UAE Prepare for Yemen Partition", Apr 21, 2022, available at: <https://in- /sidearabia.com/ksa-and-uae-prepare-for-yemen-partition>
٦٦. «سياسة الإمارات الخارجية.. تحوُّل أم تدوير للزوايا؟»، تي آر تي، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/CFGko>
٦٧. Zainab Fattah, Lin Noueihed, Sylvia Westall, "UAE Steps Back From Wars as Biden Reasserts Mid-east Role", March 1, 2021, available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2021-02-28/uae-steps-back-from-foreign-wars-as-biden-reasserts-mideast-role>
٦٨. «من الصراعات الصفرية إلى تصفير المشاكل: الإمارات تتبنى نهجًا إقليميًا جديدًا»، أسباب، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/CEHGz>
٦٩. «العنيفة: علاقة الإمارات مع الولايات المتحدة تمر بمرحلة اختبار»، الحرة، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، على الرابط: <https://2u.pw/XSgzjz>
٧٠. ابتسام الكتبي، «آفاق العلاقات الإماراتية – الأمريكية في ظل بيئة استراتيجية جديدة»، مركز الإمارات للسياسات، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، على الرابط: <https://epc.ae/ar/details/scenario/afaq-alalaqat-al-imaratia-alamriki-fi-zil-biya-astiratijia-jadida>
٧١. Mohammed Baharoon, "UAE-U.S. Relations: What Went Wrong?" Apr 22, 2022, available at: <https://agsiw.org/uae-u-s-relations-what-went-wrong>
٧٢. Grant Rumley, "Unpacking the UAE F-35 Negotiations", Feb 15, 2022, available at: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/unpacking-uae-f-35-negotiations>
٧٣. «الإمارات والصين.. علاقات متجذرة في التاريخ غرس بذورها الشيخ زايد»، العين الإخبارية، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، على الرابط: <https://al-ain.com/article/china-emirates-chinese-national-day>
٧٤. «الإمارات والصين.. علاقات متجذرة في التاريخ غرس بذورها الشيخ زايد»، المصدر السابق.
٧٥. «الرياض الأولى.. ٣٣٢ مليار دولار حجم تجارة الصين مع العرب»، الخليج أونلاين، ١٩ آذار/مارس ٢٠٢٢، على الرابط: <http://khaleej.online/eqP8Zn>
٧٦. Warren P. Strobel and Nancy A. Youssef, "F-35 Sale to U.A.E. Imperiled Over U.S. Concerns About Ties to China", May 25, 2021, available at: <https://www.wsj.com/articles/f-35-sale-to-u-a-e-imperiled-over-u-s-concerns-about-ties-to-china-11621949050>
٧٧. Emma Soubrier, "The UAE's Message of Hope, Delivered With a Soft-Power Focus and Some Strategic Hedging" Apr 22, 2021, available at: <https://agsiw.org/the-uaes-message-of-hope-delivered-with-a-soft-power-focus-and-some-strategic-hedging>
٧٨. أنور محمد قرقاش، «الأمن والاستقرار في عالما المتغير.. من منظور دولة الإمارات»، الاتحاد، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، على الرابط: <https://www.alittihad.ae/opinion/4280374>
٧٩. Mohammed Baharoon, "The keys to reading the UAE's strategic map", April 5, 2022, available at: <https://www.mei.edu/publications/keys-reading-uaes-strategic-map>
٨٠. محمد خلفان الصوافي، «لماذا يُفضل الخليج نظامًا دوليًا متعدد الأقطاب؟»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، على الرابط: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7267>
٨١. «تحولات السياسة الخارجية الإماراتية.. الضغوط الدافعة واتجاهات التغيير»، صحيفة الاستقلال، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٢٢، على الرابط: <https://2u.pw/aw4vG>
٨٢. مركز الإمارات للسياسات، «كيف يُمكن فهم الانعطاف الأخيرة في السياسة الخارجية الإماراتية؟»، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://epc.ae/ar/details/brief/kayf-yumkin-fahm-alaineitafa-alakhira-fi-alsiyasa-alkharijiya-alemaratiya>

٨٣. «من الصراعات الصفوية إلى تصفير المشاكل: الإمارات تتبنى نهجًا إقليميًا جديدًا»، المصدر السابق.
٨٤. «الصراعات أم الاقتصاد؟ أسرار تغيير الإمارات سياستها الخارجية»، الحرة، ٢٥ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/MEaA1>
٨٥. علي نجات، «مستقبل العلاقات الإيرانية الإماراتية»، أوراق بحثية، مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢، أوراق بحثية، ص ١٧.
٨٦. Anthony Cordesman, "The Greater Middle East: From the "Arab Spring" to the "Axis of Failed States", the Center for Strategic and International Studies, August 24, 2020, Available at: <https://www.csis.org/analysis/greater-middle-east-arab-spring-axis-failed-states>
٨٧. «٣ أسباب وراء تغيير الإمارات لسياستها الخارجية»، الحرة، ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/ISaX5>
٨٨. James J. Zogby, "The UAE's new ME policies", Jan 11, 2022, available at: <https://nation.com.pk/2022/01/11/the-uae-s-new-me-policies>
٨٩. Medleva Valerie, "Economy of the UAE: from a sandy desert into a global phenomenon", October 31, 2019, available at: <https://capital.com/economy-of-the-uae>
٩٠. «إنفاق الإمارات على الحروب الخارجية وتعاضم مأساة الدولة الاقتصادية»، المصدر السابق.
٩١. «الصراعات أم الاقتصاد؟ أسرار تغيير الإمارات سياستها الخارجية»، الحرة، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/MEaA1>
٩٢. Mohammad Barhouma, "The Reshaping of UAE Foreign Policy and Geopolitical Strategy", January 04, 2022, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/86130>
٩٣. يوسف حمود، «توجه جديد.. ما أبرز تحولات الإمارات في سياساتها الخارجية؟»، الخليج أونلاين، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، على الرابط: <http://khaleejj.online/Eon4zjB>
٩٤. راشد النعيمي، «السياسة الخارجية.. نجاحات دولية ومكانة رفيعة وحضور لافت»، الخليج ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/rdB9W>
٩٥. محمد خلفان الصوافي، «كيف تفكر الإمارات في سياستها الخارجية عام ٢٠٢٢؟»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6936>
٩٦. «الإمارات تضع برنامجًا زمنيًا نشطًا لإبرام اتفاقيات تجارية شاملة»، ميدل إيست أونلاين، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/GzLIS>
٩٧. May 16, Benjamin Barthe, "Mohammed bin Zayed's election to UAE president 'just a formality'", 2022, available at: [https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/05/16/mohammed-bin-zayed-s-election-to-uae-president-just-a-formality\\_5983740\\_4.html](https://www.lemonde.fr/en/international/article/2022/05/16/mohammed-bin-zayed-s-election-to-uae-president-just-a-formality_5983740_4.html)
٩٨. Khalil al-Anani, "The UAE's empire of sand", 18 June 2019, available at: <https://www.middleeasteye.net/opinion/little-sparta-uaes-empire-sand>
٩٩. Chris Olaoluwa Ogunmodede, "The UAE's Africa Policy Is Full of Contradictions", Monday, April 18, 2022, available at: <https://www.worldpoliticsreview.com/trend-lines/30478/the-2020-dubai-expo-raises-questions-for-uae-ambitions-in-africa>
١٠٠. آدم الطيب، «الإمارات: تغيير السياسات – الأسباب والنتائج»، المعهد المصري للدراسات، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، على الرابط: <https://2u.pw/RMxQy>
١٠١. "The UAE Revisits Its Foreign Policy Goals With New Tactics", Aug 13, 2019, available at: <https://worldview.stratfor.com/article/uae-revisits-foreign-policy-goals-new-tactics-iran-houthis-saudi>
١٠٢. Andreas Krieg, "The UAE is not retreating from military adventures, merely entrenching", 11 June 2021, available at: <https://www.middleeasteye.net/opinion/uae-not-retreating-military-adventures>
١٠٣. Eleonora Ardemagni, "UAE's Foreign Policy: From Militias in the Rimland to Straits Diplomacy", October 28, 2021, available at: <https://carnegieendowment.org/sada/85676>
١٠٤. سمية نصر، المصدر السابق.



**Address:** Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6  
**No:**68 **Postal Code:** 34197  
**Bahçelievler/ Istanbul / Turkey**  
**Telephone:** +902126031815  
**Fax:** +902126031665  
**Email:** info@sharqforum.org

### عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

**الشرق**  
للأبحاث الاستراتيجية  
AL SHARQ  
STRATEGIC  
RESEARCH

[research.sharqforum.org](http://research.sharqforum.org)

[f](#) [t](#) [v](#) [w](#) SharqForum /

